المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التوجه الإستراتيجي التركي حيال سوريا بعد 2002
اسم الكاتب: م.م. محمد قاسم هادي المفرجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2350
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التوجه الإستراتيجي التركي حيال سوريا بعد٢٠٠٢

م.م.محمد قاسم هادي المفرجي(*)

المقدمة :

فرضت ظروف البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية وبروز نظام دولي جديد، على صانع القرار الاستراتيجي التركي، بضرورة البحث عن دور إقليمي في المنطقة، خاصة وان الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الحديث عن تكوين منطقة الشرق الأوسط والتي تعد تركيا احد الدول المنضوية تحت هذا المسمى من ناحية ، ولكونها صاحبة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية التي حكمت لأكثر من أربع قرون مناطق ودول عدة ومنها سوريا.

ان مظاهر التحول في الاستراتيجية التركية على الساحة الاقليمية برزت بعد ان اصبحت منطقة الشرق الاوسط على قائمة الاولويات التركية الامر الذي ادى الى اعادة توصيف لدوائر حركتها بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ . وعملت وفق هذه الاستراتيجية على الاهتمام الكبير بقضايا الشرق الاوسط على النحو الذي جعل تركيا على الدوام بالقرب من الاحداث وتفاعلاتها ان لم تكن مركزها ..

وانطلاقا من ذلك فقد عملت تركيا منذ سنوات طوال على تحقيق المكانة الإقليمية التي ترغب بها، ساعدها في ذلك المتغيرات الطارئة التي حدثت في المنطقة العربية ، ولعل أهمها، خروج العراق كقوة عربية إقليمية من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة بعد أحداث حرب الخليج الثانية ، والتي شاركت فيها تركيا بوصفها حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وافراغ القضية الفلسطينية من محتواها اثر عمليات التسوية.

ان التوجه التركي جاء بعد أن وجدت تركيا نفسها ملزمة بتكييف سياستها الخارجية بشكل يتلائم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتي

(*)كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين ـ وحدة البحوث والدراسات السياسية.

انعكست على منطقة الشرق الأوسط لاسيما تداعيات احداث ١١/ ايلول/٢٠٠١ ،وحرب احتلال العراق ٢٠٠٣ وثورات (الربيع العربي) ، وبالتالي فان هذه المتغيرات فرضت على تركيا أعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيرات الإقليمية بعد صعود حزب العدالة والتنمية الذي عمل على إعادة التوازن مع المحيط العربي والإسلامي. وسوف نركز في سياق هذا البحث عن الدور التركي تجاه سوريا وكيف تعاملت تركيا مع الأحداث التي تمر بها سوريا بعدها دولة عربية وجارة جغرافية مع وجود مشتركات عدة بين البلدين .

ويأتي الاهتمام التركي في منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا على وجه الخصوص من منطلق الاستجابة للضرورة الجيوسياسية التي تتمتع بها تركيا والتي تفرض عليها أهمية لعب دور إقليمي فاعل حفاظا على أمنها القومي،أو لإقامة علاقات اقتصادية مثمرة ، أو لمكاسب تتعلق بالعمق الاستراتيجي .

أهمية الدراسة : تنطلق أهمية الدراسة من التطرق إلى موضوع قائم ونهج جديد في إستراتيجية دولة تتمتع بمكانة دولية في المجتمع الدولي مثل تركيا ، تجاه الأحداث التي تمر بها سوريا ، محاولة تحليل طبيعة التغيير في الفكر الاستراتيجي التركي بعد تولي حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في البلاد .

إشكالية الدراسة : تكمن إشكالية الدراسة في التحولات الجديدة في الإستراتيجية التركية حيال سوريا ، بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة فيها والتي أثرت فيها جملة من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية ،الأمر الذي أثار تساؤلات عن حقيقة الدور التركي في المنطقة العربية عامة ، وسوريا خاصة، وماهية أهدافه ،وهل يمكن أن تؤدي الأحداث المتصاعدة في سوريا إلى إمكانية التدخل العسكري التركي .

فرضية الدراسة :سعت الدراسة إلى إثبات فرضية مفادها إن الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه سوريا تنطلق من الجانب السياسي، لتحقيق مصالح وأهداف الزعامة الإقليمية في ظل التنافس الإقليمي القائم بينها من جهة وإيران من جهة ثانية ، فضلا عن المحافظة على المكاسب الاقتصادية في المنطقة .

منهاج الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي بهدف معرفة الجذور التاريخية للتوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا ، فضلا عن اعتمادها المنهج التحليلي الوصفي لوصف الإستراتيجية التركية بكل أبعادها وجوانبها المختلفة وتفسيرها للوصول إلى الدوافع الكامنة ورائها ومعرفة الأسباب والمسببات وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى المؤثرة فيها للوصول إلى النتائج الموضوعية.

هيكلية الدراسة : بغية اثبات صحة وفرضية الدراسة تم تقسيم الموضوع (التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا بعد ٢٠٠٢) الى مبحثين تناول المبحث الاول الاهمية الاستراتيجية السورية بالنسبة لتركيا ، جاء ذلك في ثلاث مطالب من النواحي السياسية، والاقتصادية ، والعسكرية ، اما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا وقد قسم الى ثلاثة مطالب جاء الاول منها ليتناول الاهداف الاستراتيجية التركية في سوريا ، اما المطلب الثاني فتناول وسائل تحقيق تلك الاهداف، اما الثالث فتم التعرف على المتغيرات البيئية المؤثرة على ذلك التوجه . فضلا عن المقدمة والخاتمة .

المبحث الأول ـ ألأهمية الاستراتيجية السورية

تشكل سوريا أهمية إستراتيجية ليس على المستوى التركي فحسب،بل تتعداه للمستوى الإقليمي والدولي،ومرجع ذلك يعود لتضافر جملة من العوامل الجغرافية،والاقتصادية، والسياسية ، تتشكل مجتمعة لتكون الأهمية الإستراتيجية والتي يمكن الاستدلال عليها من الأتي :

المطلب الأول. الأهمية الجغرافية : يعد الموقع واحداً من أهم المفاهيم الجغرافية ذات الأهمية الكبيرة، فالجغرافية هي علم المكان والاختلافات المكانية والعلاقات بين الأماكن، وهذا يعني أنها علم الموقع والاختلافات والعلاقات بين المواقع المختلفة. وتتحدد أهمية الموقع بالنسبة للدولة من خلال محيطه القريب والبعيد، وما يحتويه من عناصر، وعوامل ترتبط بهذا الموقع بعلاقات مكانية حيوية [١]. وعادة ما يميز بين نوعين من الموقع احدهما فلكي ، والأخر جغرافي

[١] ـ محمد صافيتا، فيصل قماش، عدنان عطية، المبادئ العامة لجغرافية المدن، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠ ،ص٩.

من ناحية الموقع الفلكي فان سوريا تشكل زاوية في الجهة الشمالية الغربية للوطن العربي فهي تمتد بين دائرتي عرض (١٩ -٣٢) و (٢٠ -٣٧) شمال خط الاستواء، وخطي طول تمتد من (٣٧ -٣٥) و(٢٣ -٤٢) شرق غرينتش ، وتطل على البحر المتوسط من الجهة الشرقية، لتمثل البوابة الرئيسية لقارة أسيا الغربية. وهذا الموقع بدوره انعكس على الأوضاع المناخية، و على مجمل الجغرافية الحيوية والنشاط الاقتصادي للدولة (الزراعة، والصناعة، والتجارة)، وبناء على موقعها الفلكي فإن مناخ الجمهورية العربية السورية متوسطي(نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط)مع تأثير قاري، فالشتاء بارد ومطير والصيف دافئ وجاف، أما الربيع والخريف فهما قصيران نسبياً . وتتعرض أجزاء كبيرة من الجمهورية العربية السورية إلى تقلب مرتفع في درجات الحرارة اليومية.وتجود فيه زراعة محاصيل وأشجار المناطق المعتدلة والدافئة مثل (القمح، والشعير، والقطن ،والشوندر السكري، والزيتون، والحمضيات، والتفاح، والكرمة) مما يعني إمكانية وجود فائض من هذه المنتجات الزراعية، ومن ثم مشاركتها في التجارة الخارجية لسورية[٢] .

أما جغرافيا فتقع سوريا في قلب العالم القديم وتحتل موقعاً متوسطاً بين قارات العالم القديم،وهي بذلك تشكل جسراً وممراً لطرق المواصلات التي تصل قارات العالم القديم بعضها ببعض، فعلى هذه الطرق مرت الأقوام والشعوب والجيوش والقوافل التجارية، حاملة معها البضائع والأفكار ونتاج الحضارات المختلفة، فكانت سورية ملتقى التفاعلات الحضارية العالمية منذ فجر التاريخ،والذي سهل عليها الاتصال بالعالم الخارجي ، فهي صلة الوصل بين آسيا وأوربا وإفريقية[٣] .وتبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية (١٨٠ ،١٨٥)الف كم٢ ، وتحدها تركيا من الشمال والعراق من الجنوب والجنوب الشرقي والأردن من الجنوب و(إسرائيل) من الجنوب الغربي ولبنان والبحر الأبيض المتوسط من الغرب .وتنقسم البلاد إلى (١٤) محافظة إحداها العاصمة دمشق. وتتجلى أهمية الموقع الجغرافي السوري بالنسبة لتركيا في

[٢] ـ نقلا عن ،صفوح خير، سورية دراسة في الجغرافية السياسية، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، ٢٠٠٣، ص ١٦٩.

[٣] ـ عادل عبد السلام ، جغرافية سوريا الإقليمية ، مطبعة الروضة، دمشق، ١٩٨٢،ص٣ .

كونه بلد محاذي للحدود الجغرافية اذ تمتد الحدود بين جمهورية تركيا والجمهورية العربية السورية عبر الجزيرة الفراتية بمساحة تصل الى حوالي (٤٠٠ كم)وتمر عبر نهر الفرات وصولاً إلى نهر دجلة في أقصى الشرق. وازدادت اهمية الحدود منذ اندلاع الصراع في سوريا، اذ ازدادت حدة التوترات على الحدود ووقعت عدة اشتباكات فضلاً عن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الداخل التركي[٤] .فضلا عن ان المعطيات الدولية عكست تأثيرات متنوعة مباشرة وغير مباشرة في الإطار الإقليمي خاصة من منظور ارتباط الموقع الجغرافي لتركيا بالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة من ناحية ، وسياستها ضمن إطار حلف شمال الأطلسي من ناحية ثانية ، إذ اتسمت الإستراتيجية التركية بمنهجية محددة تعكس ارتباطها سياسيا وعسكريا بالدول الغربية [٥].، الأمر الذي يؤدي إلى قيام تركيا بدور فاعل في سياستها الموجه الى المنطقة العربية عموما وسوريا خاصة بعد ان تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا وبحثه المستمر عن لعب دور اقليمي واضح في سوريا .

المطلب الثاني. الأهمية الاقتصادية: تعد سوريا واحدة من أهم البلدان الاقتصادية ذات العلاقة المتبادلة مع دول الجوار الجغرافيوخاصة تركيا التي تسعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية معها ، وذلك بفضل ما تمتلكه سوريا من ثروات طبيعية وخاصة النفط الذي يعد من أهم الموارد التي تسعى الدول للمنافسة عليه . [٦]. فقد بدأت أعمال التنقيب عن النفط فيها منذ بدايات العام ١٩٣٣ من قبل شركة النفط العراقية ،ثم تولت شركة(منهل) الأمريكية، وشركة (كونكورديا) الألمانية أعمال التنقيب حتى إصدار قانون رقم (١٣٣) بعد قيام ثورة ١٩٦٣ في سوريا بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي القاضي بحظر الشركات الأجنبية عن التنقيب والاستثمار في سوريا من العام

---

[٤] ـ قناة رويترز ، Syria refugees brave mines, machineguns to reach Turkish sanctuary". في ٦/ ابريل/٢٠١٢

[٥] ـ جمال على زهران ، "أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافي، دراسة تطبيقية للمشرق العربي" ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد٢٦، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٩٢.

[٦] ـ عبد الرؤوف رهبان ، "الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة بها "، مجلة جامعة دمشق ، العدد ، ٣ .٢٠١٣، ٤ ، ص ٨.

١٩٦٤م ، لتبدأ استثمار النفط وطنيا ، بناءا على المرسوم التشريعي رقم (١٣٣) الذي حظر على الشركات الاجنبية حق التنقيب والاستثمار على الاراضي السورية تبعا لمبدأ استثمار النفط وطنيا وتحقيق التكامل في التنقيب والاستخراج والنقل والتكرير والتسويق ، بعد قيام الدولة بتاميم منشأت نقل النفط العراقية داخل الاراضي السورية ، وانيطت هذه المهام بوزارة النفط والثورة المعدنية حسب المرسوم التشريعي رقم (٩٤) في ١٩٧٤/٩/٢٣ [٧] .

ويبلغ حجم الاحتياطي النفطي السوري المثبت ما يقرب من(٢,٢٥) مليار برميل[٨]،في العام ٢٠١٠. وتمثل ٠,٢% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، وهي تقارب احتياطيات المملكة المتحدة التي تقدر بـ٢,٨ مليار برميل مليار برميل،و تحتل المرتبة الثانية عشر عربياً من حيث الاحتياطي النفطي، بمعدل إنتاج يبلغ (٣٧٧) ألف برميل يومياً [٩] ،في حين سجل مجمل الإنتاج النفطي خلال الربع الأول من العام ٢٠١٥ (٨٥٣٧٧٢) برميلاً، بمعدل إنتاج وسطي بلغ (٩٤٨٦) برميلا يومياً[١٠] ، ومعظم إنتاج سوريا من البترول الثقيل والحامض مما يجعل تكريره صعباً ومكلفاً للمصافي، وبالتالي غير مرغوب للدول المستوردة خارج الاتحاد الأوروبي [١١] .

وكانت سورية شهدت في السنوات الأخيرة انخفاضاً في حجم إنتاجها من النفط ما دفع الحكومة إلى العمل على زيادة الإنتاج من خلال توسيع أعمال الاستكشاف وتطوير الحقول القائمة إلا أن العقوبات الأخيرة المفروضة عليها التي استهدفت قطاع النفط فرضت تخفيض كمية الإنتاج.وتتوزع حقول النفط المنتجة والمكتشفة في المربع الشمالي الشرقي من سوريا الذي يمتد جنوبا إلى حقول النفط العراقية، وغربا عند خط طول خط المدورة مابين (البلعاس وخناصر)، يتوزع في خمس تشكيلات تحتوي كل

---

[٧] - إسماعيل صويصال ، العلاقات العربية التركية في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة في العلاقات العربية التركية من منظور تركي ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٩٣ن ص ٣٢٠ .

[٨] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية، ٢٠١٠.

[٩] - جريدة الوسيط ، العدد ٣٤١٦، في ١٤،يناير، ٢٠١٢ ، ص٣ .

[١٠] - المكتب المركزي للاحصاء ، بيانات احصائية ،٢٠١٠ ،ص٧٣ .

[١١] - انور ابو العلان البترول في بلاد الشام ،سوريا نموذجا، صحيفة الرياض ، العدد ، ١٦٣٢٩، في ٩/مارس/٢٠١٣ ، ص ٥.

تشكيل على عدد من الحقول.ويشكل النفط الخام نسبة كبيرة من الصادرات السورية،لأجل تامين الحصول على العملة الصعبة بغية تحقيق التطور ألازم للقطاعات الاقتصادية الأخرى[ ].وفضلا عن النفط ،فان سورياً تتمتع أيضا بوجود الغاز الطبيعي[١] ، إذ تقدر احتياطيات سورية من الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً بنحو (٢٨٥)مليار متر مكعب في العام ٢٠١٣ [ ] . بمعدل إنتاج إجمالي الغاز الخام المنتج ١,٤٠٩ مليار م٣ بمعدل يومي ١٥,٦ مليون م٣ في العام ٢٠١٥ [ ] . ومن الملاحظ إن حجم الاحتياطي السوري من الغاز والنفط لا يشكل نسبة كبيرة من حجم الاحتياطي النفطي والغاز العالميين، غير إن نسبة ٦٠% من الأراضي السورية غير ممسوحة لاكتشاف النفط والغاز، وهذا يعني إمكانية أن تتبوءا سورية مكانة مهمة في حجم الاحتياطي والإنتاجي من الغاز والنفط ليس فقط عربيا وإنما عالميا أيضا [ ] .كما وتعد الفوسفات السوري أحد أبرز الثروات المعدنية والاستخراجية التي تحقق إيرادات مالية كبيرة ترفد الاقتصاد الوطني وتدعم الخزينة بالقطع الأجنبي من خلال تصدير الخام و المغسول واستثمار الباقي محلياً إذ يدخل في صناعة المنظفات كعنصر مساعد على تخفيف عسر الماء إضافة إلى أنه المادة الأساسية في صناعة الأسمدة. وتنتشر المكامن الرئيسة لخامات الفوسفات في سلسلة الجبال التدمرية ، وفي منطقة حمادة ، والمنطقة الساحلية ، ويقدر الاحتياطي منها بـ (٥٥٠) مليون طن وبنسبة إنتاج بلغت أكثر من (٩٧٠) ألف طن خلال النصف الأول من العام٢٠١٥والمبيعات تجاوزت (٩٢٥) ألفا، فضلاعن القطاع الزراعي السوري والذي امتاز باهمية كبيرة في الجانب الاقتصادي وتعود أهمية قطاع الزراعة في سورية لجملة عوامل أهمها: [١]

---

[١] ـ عبد الرؤوف رهبان ، "مقومات الصناعة السورية ومعوقاتها" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ، ١٨، العدد، الثاني، ٢٠٠٢، ص٢٧٦.

[١] ـ المكتب المركزي للاحصاء ، مصدر سبق ذكره، ،ص١٨٢ .

[١] ـ المصدر نفسه،ص١٨٢

[١] ـ عبد الرؤوف رهبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٠.

[١] ـ المصدر نفسه ، ص ٢٨٣.

١ ـ وجود مساحات واسعة من الأراضي ذات التربة الصالحة للزراعة وتربية المواشي (٦,٢٣ %) نسبة مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سورية (٥,٤٣ %)نسبة مساحة الأراضي مروج و مراعي في سورية.

٢ ـ وجود مصادر مياه جيدة منها انهار دائمة الجريان نهر الفرات ونهر الخابور وروافده ونهر العاصي ونهر عفرين ونهر الكبير الشمالي ونهر السن ونهر بردى ونهر الأعوج ونهر بانياس

٣ ـ يقدر حجم الموارد المتاحة للاستثمار بحوالي (٢٢) مليار م ٣ تبلغ مجموع السدود المقامة في سورية حوالي (١٦٠) سدا بطاقة تخزينية تصل إلى (٢٠) مليار م ٣

٤ ـ تنوع الأقاليم الطبيعية بين الساحل والداخل وبين الجبال والسهول وإمكانية الزراعة في جميع الفصول تقريبا .

وتحظى تجارة المنتجات الزراعية بأهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال ما تسهم به في تحقيق الأمن الغذائي، وتصريف الفائض من الإنتاج الزراعي إلى الأسواق العالمية، وتأمين القطع الأجنبي اللازم لتغطية مستوردات القطاع الزراعي أولاً، ودعم الاقتصادي الوطني ثانياً.

فضلا عن القطاع السياحي الذي تسعى سوريا إلى تطويره فقد أقامت وزارة السياحة في سورية في أواخر شهر نيسان عام ٢٠٠٥ ، سوقًا للاستثمار السياحي ، عرضت من خلاله المواقع والمشاريع السياحية ذات الجدوى الاقتصادية والسياحية ، وأنجزت الوزارة قائمة لمائة موقع سيتم التعاقد عليها [١] .وعلى هذا الأساس فان سوريا تعد دولة مهمة اقتصاديا بالنسبة لدول الجوار الجغرافي، وعلى وجه الخصوص لتركيا، التي تسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية مع سوريا، بعد الانفتاح الاقتصادي الذي اتبعه حزب العدالة والتنمية التركي في البلاد، خاصة إذا ما علمنا إن تركيا دولة غير منتجة للنفط ،

[١] ـ مجلة البنك والمستثمر ، سوق الاستثمار السياحي في سورية، العدد ٢٦، في كانون الثاني /٢٠٠٥ .

ويشكل الأخير عبء اقتصاديا كبيرا عليها ، فسعت إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع العديد من الدول العربية وليس سوريا فحسب ، بموجب اتفاقيات عدة أهمها ( ) .

١ ـ اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وسوريا في ٢٠٠٤/٦/٢٩، وغيرها من الدول العربية الاخرى .

٢ ـ اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين تركيا وسوريا في ٢٠٠٦/٢/١٥،فضلا عن مصر ، والأردن، والكويت ولبنان ، والمغرب ، وقطر ، وتونس ، والجزائر ، والبحرين ، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والسودان ، واليمن ، والإمارات العربية المتحدة .

المطلب الثالث ـ الأهمية السياسية : تتجلى الأهمية السياسية لسوريا بالنسبة لتركيا من الدور والمكانة الذي تحاول الأخيرة القيام به في المنطقة، فتركيا جمهورية علمانية، ومجتمع ديمقراطي حر يسعى لمواكبة التغيرات السريعة في العالم المعاصر، وبفضل موقعها الجيو استراتيجي الفريد في قارتي أوروبا وآسيا، فإنها تعد مركزا لمناطق اقتصادية متداخلة، كما وأنها تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها لتصبح همزة وصل للتعاون الصناعي والتجاري للبلدان المحيطة بالبحر الأسود ودول القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ([١]) . إن فكرة التغيير في السياسة الخارجية التركية لم تكن وليدة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، فاغلب المصادر الأمريكية ، والأوربية ، ترجع جذوره الأولى إلى فترة الثمانينيات من القرن الماضي حين قام (تورغوت أوزال) بتأسيس حزب (الوطن الأم)عام ١٩٨٣ والذي كان من مبادئه ،وأطروحاته الفكرية والسياسية زيادة انفتاح تركيا على الخارج،وزيادة درجة التعددية السياسية والفكرية والثقافية الداخلية[٢].

٩

[١] ـــ أرام نركيزيـــان ، تركيـــا والعـــرب ، التعـــاون الاقتصـــادي والعســـكري إلـــى أيـــن علـــى الـــرابط ، http://www.alqabas.com.kw

[١] ـ محمد نور الدين ، "الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط"، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢٩، مصر ، ٢٠٠٧، ص ١٦.

[٢]- Seda, Demiralp ، the Rise of Islamic Capital and the Decline ofIslamic Radicalism in Turkey ، Comparative Politics April2009,pp315.

وتنطلق الرؤية التركية حيال الشرق الأوسط عامة والدول العربية بوجه خاص من منطلق البحث عن دور إقليمي جديد في المنطقة ، خاصة بعد أحداث حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ التي كشفت عن ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، إذ تتطلع تركيا للعب دور فاعل ومؤثر في تلك الترتيبات ، عبر أساليب تقوم على تبادل المصالح وتوازنها ، ومد جسور الثقة المتبادلة ، [١] . وحين تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ ولأجل تحقيق الدور الذي تصبو إليه تركيا في المنطقةً ،فان رؤيتها الجديدة في السياسة الخارجية تتركز على أهمية التحول الداخلي لاسيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، وقد أبدى قادة تركيا استعدادهم لأتباع دبلوماسية نشطة في منطقة الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة وصولاً إلى تصفير المشكلات مع هذه الدول[٢]. فقد استطاع على الصعيد الخارجي أن يقوم بعدة خطوات تعزز من الدور التركي الإقليمي، وفقاً للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، وبما يؤهل تركيا للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك [٣] .

وقد استطاع الحزب الحاكم في تركيا من إخراجها من دائرة الصراع مع الدول العربية الذي كانت قد انتهجته أبان الحرب الباردة ، إلى دائرة التعاون والتقارب ، في المجالات كافة ،كما أن الانتماءات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ادت دورا مهما في تعزيز هذه العلاقات والتوجه شرقا بدلا من الرهان على الاتحاد الأوروبي [٤] .وعلى هذا الأساس نجد إن الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط يحمل سمات خاصة، يصب في سياق قلب التوازنات وعمليات الحراك الإقليمي، ويسهم في إذابة

---

[١] ـ عبد الحميد محمد كمال ، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٦٤ .

[٢] ـ نور الدين محمد ،" تركيا إلى أين ، حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة،" مجلة المستقبل العربي ، العدد، ٣٦٤ ،بيروت، ٢٠٠٩ ، ص ٥.

[٣] ـ بلال شرار، تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة ، دار عالم الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٥٩.

[٤] ـ نور الدين محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧.

الجمود في المنطقة، لكنه يمتلك أسباباً مختلفة ومتنوعة، تصب في خدمة المصالح الوطنية التركية، حيث تكفي الإشارة إلى أن التغير الذي طاول العلاقات السورية التركية لم يشمل الجانب السياسي فقط، بل الجانب الاقتصادي، وبشكل تريد تركيا أن تجعل سوريا بواباتها العربية إلى دول الخليج ومصر وسواها. ذلك كان قبل بدأ الصراع في سوريا اما بعده فان العلاقات التركية السورية قد اصابها الجمود في مختلف المجالات.

المبحث الثاني ـ التوجه الاستراتيجي التركي حيال سوريا

أدرك صناع القرار الاستراتيجي التركي أهمية تحسين علاقاتها مع الدول العربية نتيجة للظروف البيئية التي تعيشها تركيا مثل ، الأزمة القبرصية ، ولأسباب تتعلق بالوضع الانتخابي والاقتصادي ، إذ وجدوا إن في تحسين تلك العلاقات منفعة إستراتيجية كبيرة ، وخدمة للمصالح التركية ( ) . وهذا التوجه ينطلق بالاساسْ من جملة من المصالح والاهداف التي تسعى تركيا الى تحقيقها لذلك سنتناول في هذا المبحث الاهداف الاستراتيجية التركية في سوريا ، ووسائل تحقيق تلك الاهداف ، فضلا عن المتغيرات البيئية التي تفرض نفسها على ذلك التوجه .

المطلب الاول ـ الأهداف الاستراتيجية التركية : يسعى صانعوا القرار الاستراتيجي في كل دول العالم إلى تحقيق جملة من الأهداف والمصالح القومية العليا لبلدانهم ، بالاعتماد على مجموعة عوامل ومتطلبات داخلية وخارجية ، وتركيا واحدة من بين تلك الدول التي سعت في توجهها نحو سوريا إلى تحقيق أهداف عدة سياسية ، واقتصادية ، وعسكرية . وعلى النحو الأتي :.

١ ـ الاهداف السياسية : كانت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية دولة هامشية بالنسبة لدول الشرق الاوسط عامة والعربية منها بوجه خاص،وكان تدخلها ضعيفا في قضايا الشرق الاوسط لكونها واقعة تحت تهديد مباشر شكل اساسا للاستراتيجية التركية في تلك المرحلة ( ).وكان لعلاقة تركيا وارتباطها ٦المباشر مع الغرب الاثر الحاسمْ في

---

[٢] ـ محمد نور الدين ، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، في كتاب ، مجموعة باحثين ،العرب والأتراك في عالم متغير ، ج١ ، بيروت ، ١٩٩٣، ص ٨٨ .

[٢] ـ سيغي طاشهان ،"جيوبولتيكاتركيا" ، شؤون الاوسط ،مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد ، ١٠٨، بيروت ،٢٠٠٢،ص١٢٣ .

توجهاتها الاستراتيجية الاقليمية ، فضلا عن علاقاتها مع (اسرائيل)، وتبادل العلاقات الدبلوماسية اذ اثر ذلك بالعلاقات التركية العربية عامة والسورية خاصة ( ) .

وفي ظل ما شهده العالم من تحولات سياسية منذ مطلع التسعينيات والتي ادت الى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وطموحها في السيطرة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ، أدى ذلك إلى تغيرات جيوسياسية على المستوى الدولي والإقليمي .وتزامنت المتغيرات في السياسة الخارجية التركية، تغيرات داخلية لهذه السياسة، أبرزها وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية ،اذ بدأت بعض الأوساط التركية تقول إن مكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي يجب أن يرتبط بالدائرة الحضارية الإسلامية لا بالخيار "العلماني"الذي يسعى للارتباط النهائي بالغرب، وقد رسخ هذا الاعتقاد في الأوساط التركية أكثر فأكثر الرفض الأوروبي المستمر قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي ومشاكلها المزمنة مع اليونان( ) .ونتيجة تلك المتغيرات سعت تركيا الى استغلال اهميتها الجيواستراتيجية بوصفها البلد الوحيد الذي يتمتع بعضوية في حلف الناتو،ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،ومنظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر السود ( ) .وكان من الطبيعي ان تنعكس تلك الظروف والمتغيرات على العلاقات العربية ـ التركية. فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة كبيرة لتركيا لتحقيق جملة من الاهداف ياتي في مقدمتها :.( ).

---

[٢] ـ وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ، ٢٠٠٦، ص١٠ .

1- Turks shift towand islamistonientation, Staunch secule arism, opinionAnalysis, U. S. In Formation Aqency, Washington, 12 september2010.p.p.38.

[٢] ـ تانسو شيلر، السياسة الخارجية التركية في نهجها الدؤوب ،نشرة مركز الدراسات الدولية ، تركيا والبيئة الاقليمية ، ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن، العدد ،١٥ ، بغداد ، ١٩٩٧، ص٣٦.

[٣] ـ انظر : ارسين كلابيسلي اوغلو ، "السياسة الخارجية التركية ازاء الامن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط ، العلاقات العربية . التركية الى اين " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص٢٩٣.

١ . ان تفكك الاتحاد السوفيتي يسهم في انفتاح تركيا استراتيجيا مع دول القوقاز واسيا الوسطى ضنا منها انها ستشكل جسراً بين الغرب من جهة وتلك الدول من جهة اخرى.

٢. ان تفكك الاتحاد السوفيتي بدا في نظر الادراك التركي بانه سيكون له دور مهم في استراتيجية حلف شمال الاطلسي ولاسيما منطقة الشرق الاوسط على اساس ان هناك عدو جنوبي يهدد سيادته الاقليمية متمثلا بالعراق مما دفعها فضلا عما تقدم دورها الاقليمي ضمن استراتيجيات القوى الدولية الفاعلة لتامين حالتين متداخلتين هما الحد من اي ترتيبات اقليمية لاتتوافق ومصالحها، وزيادة الدعم الدولي لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية لامر الذي دفعها للوقوف معها في احداث ١٩٩٠ ضد العراق واحتضانها المستمر للقوات الامريكية والبريطانية . وعلى هذا الاساس عملت تركيا من اجل تحقيق مصالحها على اتباع استراتيجية خارجية متعددة الاطراف والابعاد والاتجاهات، فقد استمرت في توجهها نحو الغرب ، وانفتحت في الوقت نفسه على محيطها الاقليمي وجوارها الجغرافي ، لتحزر تقدما واضحا في الشرق فيما قوبلت بمزيد من الشك في اوربا لسبب اساس مفاده القدرة من الاستقلالية التي اصبحت تتمتع فيها تركيا في ادارة استراتيجيتها وسياستها الخارجية ( )[١].

وعند تولي حزب العدالة والتنمية زمام الامور في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، زاد الاهتمام التركي بضرورة القيادة الاقليمية ، والدور العالمي ، وبحسب (احمد داوود اوغلو وزارة الخارجية ٢٠٠٩-٢٠١٤، رئيس حكومة ٢٠١٤-٢٠١٦) ان نجاح تركيا في تحقيق اهدافها بالتوسع الاستراتيجي يتوقف على تحقيق شرطين اساسيين اولهما يتعلق بالداخل التركي ، اذ يتوجب على تركيا ان تجد حلا للمسالة الكردية وتحقيق نوعا من التوازن بين العلمانية والاسلامية في المجتمع التركي على اساس الاصولية الليبرالية ،والشرط الثاني يتعلق بالساحة الدولة ، اذ يرى (احمد داوود اوغلو) ان على تركيا تطوير علاقاتها مع دول الجوار عبر تصفير المشكلات واعتماد لغة الحوار

[٣] ـ مصطفى اللباد ،" اوربا وسياسة تركيا الشرق اوسطية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد ، ١٨٢، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٩٧.

والنقاش الدبلوماسية من اجل الوصول الى قيادة اقليمية ودور عالمي ( ) . وانطلقت الرؤية التركية من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالآليات الدبلوماسية لمعالجة مشكلات المنطقة بدلا من الإبقاء عليها والاستفادة من استمرارها أو تصعيدها .فوفق لرئيس الوزراء التركي(عبد الله غول٢٠٠٧ -٢٠١٤) فإن اقتراب الحكومة التركية يقوم على التركيز على حل المشكلات فبدلا من الاستفادة من الصراعات أو استمرارها ، اختارت تركيا التركيز على مزايا حل الصراعات والتوصل إلى الصيغ التوفيقية [٣] . وتبنى حزب العدالة والتنمية استراتيجية جديدة قامت على برنامج تنموي إصلاحي له توجهات جديدة بعيداً عن الجدل الأيديولوجي من أجل إعادة تشكيل النظام السياسي بعد وصوله إلى السلطة في تركيا، فقد فرض واقع الحياة السياسية الداخلية تلك التوجهات منذ أن أصبحت الاحزاب السياسية ذات التوجه الديني تميل تدريجياً أكثر نحو المشاركة في النظام السياسي ، إذ أصبحت تركيا خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أكثر دمقرطة، وذلك يعود إلى مجموعة القوانين التي تحاول تركيا تطبيقها كشرط للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي( ) .

وبناءا على ذلك ارتكزت السياسة الخارجية التركية على خمس اسس رئيسية وهي:.( )

١ . التوفيق بين الحريات والأمن.

٢ . محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها وفق سياسة تصفير المشكلات.

٣ . تنويع أبعاد السياسة الخاجية وايجاد مسالك جديدة لنشاطاتها.

٤ . إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية عبر تطوير الأسلوب الدبلوماسي.

---

[٣] ـ اجراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي ،ط١ ،مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ٤٤.

[1]- Gul , Abdullah (2007) Yeni Yuzyilda Turk Dis Politikasinin Ufukari : Horizons of Turkish Foreign Policy in the New Country P.279. From; www.mfa.gov.tr/data/BAKANLIK/BAKANLAR/AbdullahGul_Kitap.pdf

[٣] ـ جلال ورغي ، " الحركة الاسلامية معالم التجربة ودود المنوال في العالم العربي" ، سلسلة اوراق الجزيرة ، العدد ١٧،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠١٠ ، ص ٥٥ .

[٣] ـ محمد نور الدين ،" السياسة الخارجية .. اسس ومرتكزات"، في "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، تحرير ، محمد عبد العاطي ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٨ .

٥ . الانتقال من السياسة الخارجية الجامدة والعمل الدبلوماسي الثابت إلى الحركة الدائمة.

وان المتتبع لاستراتيجية تركيا يجد انها تسعى الى تحقيق جملة من الاهداف والمصالح السياسية ياتي في مقدمتها :.(٦ ٣

١. تحقيق كامل لشروط الانتساب للاتحاد الاوربي حتى تصبح عضواً فاعلا فيه بحلول عام ٢٠٢٣ .

٢ . السعي المستمر لتحقيق الاندماج الاقليمي عبر تعاون امني واقتصادي يربط تركيا بدول الجوار الجغرافي والمحيط الاقليمي بشبكة من العلاقات الامنية والاقتصادية .

٣ ـ تسعى الى تحقيق المكانة والقيادة الاقليمية عبر تدخلها المؤثرفي حل المشكلات والصراعات الاقليمية .

٤ . المشاركة الفاعلة على الساحة الدولية لاقناع العالم باهميتها الاقليمية ومكانتها الدولية . عبر مشاركتها الفاعلة في المنظمات الدولية وتطلعها المستمر الى تحقيق مكانة اقتصادية كبيرة ضمن اهم عشر اقتصاديات عالمية.

ولتحقيق تلك الاهداف على تركيا ان تتقدم في كل الاتجاهات وعلى مختلف الاصعدة وان تهتم بكل قضية تشكل خطرعلى الاستقرار العالمي وعلى هذا الاساس نجد ان تركيا اليوم تتدخل في الصراعات الاقليمية لدول الجوار الجغرافي وفي مقدمتها سوريا بسبب الموقع الاستراتيجي الهام والثروات التي تمتلكها اذ بدأت تظهر مشاريع قديمة وجديدة تم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع المتغيرات والتطورات الدولية الجديدة، وقد أخذت هذه المشروعات طابعاً اقتصادياً وسياسياً وهدفها ربط دول المنطقة بكيان سياسي واقتصادي موسع، بقصد استغلال ثرواتها ومن هذه المشاريع التي طرحت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول واحتلال العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير(٧).وتعبر الرؤية التركية عن اهتمامها بسوريا من منطلق الاستجابة

---

[٣] ـ خالد موسى جواد ، السياسة التركية ازاء منطقة الشرق الاوسط في المدة الواقعة بين (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠١٢ ، ص ٧٨ .

[٣] ـ جميل مطر ،"تركيا في الشرق الاوسط بين الطموح وقيود النفوذ" ،مجلة شؤون الشرق الاوسط ، العدد(١٤٤) لسنة ٢٠١٣ .

للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالبنية الاقليمية المحيطة كمصدرتهديد للامن القومي ، او لاقامة علاقات ذات مصالح وطنية تركية او مجال للحركة والنفوذ الاقليمي .(٨ ٣) .

وفي المواقف تجاه سوريا قبل ثورات (الربيع العربي)، التي عرفت ذروة تحسنها بإعلان عشرات الاتفاقيات المشتركة ، وإنشاء ما يعرف بمجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى السوري التركي ، والذي جرى في اطاره التوقيع رسمياً عن إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين في خطوة تاريخية ، عززتها حزمة أخرى من الاتفاقيات الاقتصادية، التي نقلت علاقات البلدين إلى طور جديد ، يمثل قطيعة مع عقود طويلة من التباعد والتوتر (٣). ٩

٢ ـ الأهداف الاقتصادية : يعتبر العامل الاقتصادي عاملاً مهما واساس في استراتيجيات الدول فوجود الموارد الطبيعية وتوضيفها واستخدامها بصورة صحيحة يقود الى استراتيجيات وسياسات ناجعة ، وان هدف تنمية وتطوير تلك الامكانيات هو هدف حيوي بغية تعزيزقوتها ومكانتها الدولية وهو ما ادركه صانعي الاستراتيجية التركية( ) .وتعد تركيا بحكم طبيعتها وموقعها الجغرافي بلداً غنياً بالمؤارد الطبيعية باستثناء افتقارها الى كميات من النفط والغاز، فتركيا تكاد تحتكر اهم موردين طبيعيين هما الغذاء والماء ( ) . وتنطلق استراتيجية تركيا الاقتصادية مع برنامج التثبيت [٤] والاستقرار الاقتصادي الذي اعدته بالتشاور مع صندوق النقد الدولي في كانون الثاني من العام ١٩٨٠ ، وعلى الرغم من تحقيقها تطورات اقتصادية كبيرة الا انها مازالت تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم ، تصاعد الدين الخارجي ، عجز الميزانية ، فضلا عن انخفاض قيمة الليرة التركية مقابل الدولار

---

[٣] ـ عبد الله الرشدان ،" العلاقات العربية التركية في عالم متغير" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٦ ، العدد ٣، ، لسنة ٢٠١٤،ص٣٥ .

[٣] ـ جلال ورغي ، " الحركة الاسلامية معالم التجربة ودود المنوال في العالم العربي" مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢.

[٤] ـ بلسم سعد عبد الستار العبيدي ، الوظيفة الاقليمية لتركيا بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٥٧.

[٤] ـ علي حسين باكير ، في مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤.

الامريكي . وامام ذلك فان تركيا ملزمة الى التطلع الدائم في تحسين اقتصادها والبحث عن اسواق خارجية لصادراتها وشركاتها واستثماراتها الخارجية [٢] . اذ تميز الاقتصاد التركي منذ تاسيس تركيا الحديثة بانه اقتصاد احادي الجانب لانه تم توجيهه للاغراض العسكرية ، مما جعل تركيا تعاني من ازمات اقتصادية كبيرة في القرن الماضي الامر الذي دفعها بالتوجه نحو الاتحاد الاوربي للاعتقادها بان الانظمام للاتحاد الاوربي سوف يسهم في نمو وتطوير اقتصادها كونها تمثل سوقا مفتوحة لصادراتها ، فضلا عن اعتبارها مصدراً مهما لحصول تركيا على العملات الاجنبية [٣] .

وعلى هذا الأساس فان الهدف الاقتصادي يعد من أهم الدوافع الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية بصورة عامة وتجاه سوريا بصورة خاصة ، والتي ازدادت أهميته عندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢، ولعل أول ما قام به الحزب عندها هو إرجاع معدلات النمو تدريجيا إلى الاقتصاد التركي في فترة وجيزة من حكمه ، فبعد إن كان الاقتصاد التركي ضمن المرتبة السادسة والعشرون في الاقتصاد العالمي ، أصبح في المرتبة السابعة عشر عالميًا، الأمر الذي جعل تركيا ضمن مجموعة (G–20)[٤].فقد مرالاقتصاد التركي بعمليةٌ تحول كبيرة مابين الازمة الاقتصادية الداخلية ٢٠٠١ ،والازمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ ، كان من نتائجه ازدياد الناتج القومي بين عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨ من (٣٠٠) مليار دولار الى (٧٥٠) مليار دولار ، بمعدل نمو بلغ في المتوسط (٦،٨%) وارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس المدة من (٣٣٠٠) دولار الى (١٠٠٠٠) دولار، فضلا عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المستمرة في

---

[٤] . عبد المنعم السيد علي ،رضا القريشي ، "تطور العلاقات الاقتصادية العربية التركية واقعا وتوقعا،دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي" ، مجلة شؤون عربية ، العدد، ٨٢، لسنة ، ١٩٩٥، ص ٢٠٥.

[٤] ـ رنا مولود ،" دوافع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي"، اوراق دولية ، العدد ،٢٠١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ايار ٢٠١١ ،ص ١٤ .

[٤] ـ أمر الله ايشلر،" مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية"، مركز دراسات الشرق الاوسط على الرابط، http://www.mesc.com.jo.

حجم الاستثمارات ( ) . وبذلك احتلت تركيا المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر [٤] الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوربي، وضاقت الفجوة، ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوربية ([٤]) . وتأتي هذه الإستراتيجية من هدف تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي لأنه بحسب الرؤية التركية لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط بدون تحقيق ذلك الهدف وربط اقتصاديات المنطقة بعضها ببعض ومن ثم بالاقتصاد العالمي ، كمقدمة للتعاون في المجالات كافة ( ) .اذ تقوم الاستراتيجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع [٤] اقتصادي،تتمثل في التفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على الريع الاقتصادي المتمثل في القروض، فتركيا اليوم أقرب إلى تبني" الاقتراب الوظيفي" في تعاملها مع قضايا السياسة الخارجية والأمنية، حيث تعطي الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار الجغرافي، لخلق أساس متين يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية السياسية والأمنية وإفساح المجال لمعالجة النزاعات بالأساليب الدبلوماسية، بل وتعزيز قدرات تركيا بما يدعم مكانتها الإقليمية[٤].

وان اهم الاهداف الاقتصادية التي تبناها حزب العدالة والتنمية هي :. ( ) . [٩]

١ ـ رفع القدرات التنافسية للاقتصاد التركي في جميع القطاعات واعطاء الاولوية للقطاع الصناعي عبر ضخ القروض الداخلية واعتماد ميزانيات للتدريب والتأهيل .

---

[٤] ـ ابراهيم اوزتورك ، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي (٢٠٠٢ـ٢٠٠٨) "، في مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧.

[٤] ـ نقلا عن ، ابراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢ ـ٢٠٠٨،بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،دار الهدى ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٤٧.

[٤]- **Ahmet Davutoglu , Turkey's Foreign Policy Vision , an assessment of 2007 Insight Turkey , 10, 2008 a , p85.**

[٤] ـ علي جلال عبد الله ، الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط ٢٠٠٢ ـ٢٠٠٧،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ١١٥.

[٤] ـ كامل صقر ، تركيا روعة التجربة الاقتصادية ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن ، ٢٠٠٧ ، ص١٧.

٢ ـ استثمار العلاقات الدولية لتركيا مع محيطها الخارجي لمصلحة الاقتصاد التركي ولاسيما مع دول الجوار بعد القضاء على التوترات الناجمة عن السياسات الخارجية السابقة .

٣ ـ توظيف التوجه نحو الانضمام للاتحاد الاوربي لخدمة الاوضاع الداخلية للاقتصاد التركي .

٤ ـ رعاية الافراد الاكثر فقراً والعمل على اعادة دمجهم بالدور الاقتصادي على اسس العدالة واعتبارات الكفاءة .

٥ ـ اصلاح السياسة النقدية المتدهورة عبر السيطرة على عمليات التدفقات النقدية واصلاح ادارة المصارف .

٦ ـ العمل على اقامة علاقات اقتصادية متينة مع العديد من الدول وخاصة دول الجوار الجغرافي .

٧ ـ تقوية الانتاج وجذب رؤوس الاموال والخصخصة .

وقد ظهرت تطبيقات هذه الاستراتيجية في حرص حكومة حزب العدالة والتنمية على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لتركيا مع دول الجوار ،إذ اهتم الحزب بتحسين العلاقات تلك العلاقات عبر تبادل الزيارات الرسمية مثل زيارة رئيس الوزراء (عبد الله غول) ووزير التجارة التركي إلى دول عدة في المنطقة العربية ومنها سوريا [٥]. والتي كان من نتاجها تطور العلاقات الاقتصادية مع دول عدة وخاصة سوريا بعد توقيع عدة اتفاقيات أمنية وسياسية بين البلدين فقد وقعت الدولتان اتفاقاً للتجارة الحرة بينهما في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ، كما وقعت شركتا النفط والصناعات البترولية (توب أرش، وبتكيم) التركيتان مع شركة النفط (سيترول) السورية اتفاقاً للتسويق والصناعات البتروكيمياوية في ٢٥/أب/ أغسطس/٢٠٠٤. واستطاعت تركيا بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية بإتباع إستراتيجية الفصل بين العلاقات الاقتصادية والسياسية،أو ما يطلق عليه بـ(فك الارتباط) بحث أصبحت تلك العلاقات لا تؤثر

[٥] ـ عمر الحضرمي ، العلاقات العربية التركية تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها ، دار جرير ، عمان، ٢٠١٠ ، ص ٩٠.

أحداهما على الأخرى [٥] .وتاسيسا على ما تقدم باتَ الاقتصاد التركي الاقتصاد الاكثر ديناميكية وفاعلية على المستوى الاقليمي مع الاخذ بنظر الاعتبار ان تركيا حققت هذه المكانة الاقتصادية رغم عدم انضمامها للاتحاد الاوربي ورغم ان اقتصادها قد مرة بمراحل مختلفة من الانكماش والازدهار الا ان الوضع الراهن يشير الى ظهورها كقوة اقتصادية اقليمية لها مكانتها على المستوى العالمي ولم يتحقق ذلك الا بفضل التطبيق الصحيح للاستراتيجية الاقتصادية التي تبناها حزب العدالة والتنمية [٥]. والتي كان من نتاجها زيادة معدل الاقتصاد القومي من (٧،٦%) الى (٨،٥%) من العام ٢٠٠٥ ، وارتفاع متوسط الفرد من الناتج القومي من (٢٥٠٠ ـ ٥٠٠٠) ،فضلا عن انخفاض معدل التضخم من (٧،٦٣%) الى (٧%) [٣]. وعليه فان للحزب هدف اقتصادي يتمثل في المحافظة على ما تحقق والسعي نحو تحقيق اقتصاد افضل ليس على المستوى الاقليمي فحسب بل على المستوى العالمي .

٣ ـ الأهداف العسكرية : تسعى الدول جميعا على الحفاظ على امن وسلامة أمنها الاقليمي ، بشتى الوسائل ومن ضمنها الوسائل العسكرية،إذ تعمل إلى بناء وامتلاك قدرات وإمكانيات عسكرية لتواجه التهديدات التي قد تتعرض لها،انطلاقا من وضعها الدولي والجهد المرتقب الذي تحاول أن تلعبه مستقبلا. وقد كانت تركيا أبان حكم (مصطفى كمال اتاتورك ١٩٢٣ـ ١٩٣٨) تخشى التورط في شؤون الشرق الاوسط ، ولكن في السنوات الاخيرة ازداد اهتمامها بالمنطقة وبرزت تركيا في العقد الماضي لاعبا اقليميا مهما تمتلك قوة عسكرية كبيرة الى جانب وزنها السياسي وبدا ذلك واضحا قبل حرب الخليج الثانية [٥]. وتعد القوات المسلحة التركيّة ثاني اكبر جيش

---

[٥] ـ عقيل سعيد محفوظ،"سورية وتركية ، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ١٨٢ .

[٥] ـ تقرير الكونغرس الامريكي حول الاقتصاد العالمي ، القوى الاقتصادية الصاعدة والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ، في ٢٠١٢/١٢/٢١ ، على الرابط ،.www.loc.gov

[٥] ـ ابراهيم البيومي ، الارقام الذهبية الخمس للاقتصاد التركي ، ملف الاهرام الاستراتيجي ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة ، ٢٠٠٦،٦٣.

[٥] ـ اف ستيفن لارابي ، لان او ، ليسر ، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، ترجمة ، محمود احمد عزت الباتي ، سلسلة كتب ثقافية ، العدد ، ٢١، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٠ .ص١٦.

في حلف شمال الاطلسي بعد الولايات المتحدة الامريكية ، وثامن اكبر جيش عالمياً من حيث العدد ، الامر الذي جعلها تحرز اهمية استراتيجية لدورها الاقليمي والتي انعكست بصورة مباشرة على تزايد مكانت تركيا في المدرك الاستراتيجي الامريكي وضرورة تقويتها عسكريا اذ جهزت الولايات المتحدة الامريكية الجيش التركي بانواع مختلفة من الاسلحة تحت مظلة حلف شمال الاطلسي ، فضلا عن المساعدات الاقتصادية الكبيرة في الحقب اللاحقة [٥].ويمكن القول ان تركيا طوال مدة الحرب الباردة تبنت استراتيجية عسكرية مستندة الى مفهوم الامن الحدودي بدل مفهوم الامن الذي يتناول الوضع الدولي ، وعملت على تحديد وضعها الدولي من خلال هذا المفهوم الضيق ، ويعكس هذا الوضع سياسة خارجية ترفض امكانيات التراكم التأريخي الذي يؤدي الى تعزيزموقعها الدولي وتحمل التبعات الناجمة عنه [٦]. وسرعان ما ادرك المسؤولين الاتراك حجم وطبيعة التطورات لاقليمية ابان حرب الخليج الثانية ، الامر الذي جعل تركيا تعبر عن اهتمامها ومشاركتها في تلك الحرب وهو ما اضفى اهمية متزايدة على المكانة التركية تجاه الشرق الاوسط عامة والاسيوية خاصة ، سيما وان تركيا تعد جزءاً من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتأريخي والثقافي وهو ما عبر عنه مستشار وزير الخارجية التركي أنذاك بالقول "انه من الضروري ان نتعامل مع الواقع بموضوعية فبعد حرب الخليج الثانية دمرت قوة العراق ،وافرغت القضية الفلسطينية من مضمونها ،وتمزقت القومية العربية ، وصارت جامعة الدول العربية حبراً على ورق ، وخرجت (اسرائيل) وحدها مستفيدة من تلك الحرب " [٧].

ويرى الساسة الأتراك أن تركيا تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام بالنسبة إلى الأمن والاستراتيجيات الأمريكية والاوربية في المنطقة العربية وقد دخل الطرفان (تركيا والغرب) في علاقة تضمن تقديم خدمات أمنية متبادلة، وهكذا، مثلت تركيا قاعدة أمنية

---

[٥] ـ محمد ياس خضير ، "المتغير الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي من (١٩٩٣ . ٢٠٠٨)"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص

[٥] ـ احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، مصدر سبق ذكره ،ص٩٥.

[٥] ـ نقلا عن ، باهر محمد السعيد ، "موقف تركيا من المصالحة العربية" ، تحرير، محمد صفي الدين ابو العز ، في ، المصالحة العربية الرؤى . الاليات . الاحتمالات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص٤٢٢ .

متقدمة للغرب واحتواء التحديات السياسية والاستراتيجية لأمن أوربا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان، بفعل وضعها الجغرافي المتميز[٥] .ولذلك نجد ان تركيا سعت منذ ذلك الوقت الى تعزيز مصادر قوتها العسكرية والاقتصادية ونفوذها السياسي الذي يمثل احد اهم اهدافها لتطرح نفسها في أي ترتيبات حالية ومستقبلية في منطقة الشرق الاوسط وقد فسر ذلك الاتجاه عندما اعتبر (توروغوت اوزال) "ان تركيا اقوى دولة في الشرق الاوسط في الوقت الراهن ،وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص وليس بوصفها شرطياً للغرب في المنطقة بل انها تتطلع ان تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والمانيا والصين "[ ]. وتركز عقيدة تركيا الأمنية على إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية وإستراتيجية تضمن لها موقفاً أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية والخارجية[ ] . وقد ادت المؤسسة العسكرية التركية دورا هاما في الحياة السياسية والاجتماعية منذ الإمبراطورية العثمانية والى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، الذي حاول ويحاول التقليص من الدور الفاعل للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، وجعل مهامها الحفاظ على مكانة تركيا الدولية وردع أي تهديد خارجي ، بطرق شتى ومنها التعديلات الدستورية التي قام بها[ ]. وعلى هذا الأساس فان تركيا تحاول اداء دور اكبر خاصة بعد كشف سوريا استراتيجيا بسبب الأحداث الدولية ، والإقليمية ، والظروف الداخلية السورية ، مستفيدة من التقارب الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوربي ، خاصة اذا ما علمنا ان هنالك مشكلات تأريخية بين البلدين متمثلة بمشكلة المياه من جهة ومن جهة اخرى تشترك سوريا مع تركيا في مصلحة أساسية وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أوشبه كيان مستقل في أي جزء من منطقة كردستان، لأن ذلك سيعود

---

[٥] ـ محمد حسين باكير واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ٢٢٣ .

[٥] ـ نقلا عن ،هيثم الكيلاني ، "البعد الامني لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الاسرائيلية "، في مجموعة باحثين ،مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ، ١٩٩٧، ص ١٣٤.

[٦] ـ عقيل سعيد محفوض، "جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة" ، مصدر سبق ذكره ، ٦٤.

[٦] ـ ياسر احمد حسن ، تركيا البحث عن مستقبل ، مكتبة الاسرة ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ،١٩٧.

بالسلب على أراضيها فضلا عن مشكلة الارهاب التي ظهرت في المنطقة والتي تسعى تركيا الى الحفاظ على امنها ،ولذلك نراها اليوم تدعوا إلى وجود منطقة عازلة إستراتيجية بينها وبين سوريا لكي تتمكن من الحفاظ على أمنها الإقليمي من الحركات الأخرى التي تعدها تركيا معادية ( ) .

المطلب الثاني ـ وسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التركية .

تنطلق الدول في سياستها الخارجية من منطلق تحديد مجموعة الأهداف المرجو تحقيقها ، ومن ثم تلجأ إلى استخدام مجموعة من الوسائل المتزاوجة بين الترغيب والترهيب لتنفيذ تلك الأهداف المنشودة، وفي ضوء ذلك سنحاول بيان والوسائل التي استندت عليها السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية لتحقيق اهدافها وهي :

١ ـ الوسائل الدبلوماسية : تنبع أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية من تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وآخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة.[٦] .

كانت أولى العلاقات بين تركيا وجيرانها من العرب قد بدأت مع سورية والعراق، كونهما دولتين تقعان على حدودها الجنوبية مباشرةً، وقد اهتمت تركيا بتوطيد علاقاتها معهما بشكلٍ كبير، إلا أنّ عوامل الاختلاف حول الكثير من القضايا المشتركة كانت أكبر بكثير من عوامل الالتقاء، وهذا ما أثر سلباً في طبيعة العلاقات فيما بينهم مدة طويلة من الزمن، ولم تكن العلاقات بين تركيا العثمانية انذاك ، وسوريا الكبرى التي كانت تحت الانتداب الفرنسي، التي قامت وتطورت، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وليدة المصادفة، بل وُجدت عوامل عدّة أسست وأسهمت في نشوء تلك العلاقات وتطورها منذ مدة طويلة، وأصبحت بوتقة لها تتفاعل ضمنها كل المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على تلك العلاقات. وإذا كان الجوار هو الأساس الذي قامت عليه العلاقات بين الجانبين، فإنّ ما يتطلبه هذا الجوار من تواصل وتعايش

---

[٦] ـ نور الدين ، "تركيا الصيغة والدور" ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٧.

[٦] ـ محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٩٨ ،ص٩١.

وتفاهم وتعاون، أو حتى من تنافر وتأزم، وما يمكن أن تتطور إليه المشكلات المشتركة، سواء على شكل حلول أو توترات قد تبلغ حدّ النزاع، كل ذلك يشكل المصدر الأساس الذي كانت وما زالت تستمد منه العلاقات فاعليتها ودوافع حركتها، إيجاباً أو سلباً (٤ ٦).

شكل اتفاق" أضنة "عام ١٩٩٨م بين تركيا وسوريا نقطة النهاية لمرحلة طويلة من التوترات والصراعات بين الجانبين من جهة، ونقطة البداية لتحول كبير في طبيعة العلاقات نحو التطور الإيجابي، وتعزيز العلاقات الثنائية من جهة أخرى. وبدأت تركيا مطلع عام ١٩٩٩م بتطبيع علاقاتها مع سورية، وجاء ذلك ضمن التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية التي رأت ضرورة تنظيم العلاقات وتطويرها مع جوارها العربي، فقد جاء في تقرير لمؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية التركية المرتبطة، بوزارة الخارجية التركية، تحت عنوان" آن أوان تنظيم العلاقات "ما يلي" :يجب على تركيا أن تقوم بتنظيم علاقاتها مع سورية قبل اتفاق سوريةعلى مشكلاتها مع أمريكا، ودرئها للخطر الإسرائيلي، لأنّ سورية بعد ذلك سوف تطالب تركيا بالشيءالكثير، لذلك يجب عقد الاتفاقيات الثقافية والتعليمية والسياحية، واتفاقيات المياه والأمن معها لكي تشعربالطمأنينة من تركيا"، كما أنّ وزير الخارجية التركي الأسبق" إيلتير تركمان "أكد "أنّ فلسفتنا للسياسةالخارجية متخلفة عن العصر، إنّ أهمية الدور الذي ستقوم به تركيا في عالم اليوم لا يرتبط دائما بالتوترات في المناطق التي تحيط ببلدنا، ولا بسباقات التسلح، ولا ببؤر التنافس والخصومات، تركيا في الوقت نفسه يجب أن تخط لنفسها مهمة بناءة وخلاقة، تصالحية ومسالمة، هذه المقاربة هي التي تعلي موقع تركيا وشأنها في العالم وفي المنطقة، وهي التي تسهل حل ليس المشكلات الخارجية فحسب بل الداخلية كذلك" (٦) وعلى هذا الاساس بدأت العلاقات التركية السورية تاخذ منحى ايجابي في التفاهم والتواصل الدبلوماسي بين البلدين ثم جاء فوز حزب العدالة ٥

---

٦ ـ سيار جميل ، العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧،ص١٥١.

٦ ـ نقلا عن ، محمد عبد العاطي التلولي ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨ . رسالة ماجستير ، جامعة الازهر ، غزة ، ٢٠١١ ، ص١٧.

والتنمية الكبير في انتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٢ ليُعطي العلاقات التركية –السورية دفعاً كبيراً إلى الأمام، فبعد يومين فقط من الفوز أعلن (عبد الله غول، رئيس حكومة من ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ حتى ١٠ أغسطس ٢٠١٤)نائب رئيس الحزب أنّ تركيا ستطور علاقاتها مع الدول العربية، وخاصة سورية، لذلك كانت سورية أول بلد عربي يهنئ حزب العدالة والتنمية بفوزه، وبعد تشكيل الحكومة دعت سورية الحكومة التركية إلى زيارة سورية ( ) .فقد أبدى الحزب الحاكم اهتمام كبير بالوسيلة الدبلوماسية بعدّها إحدى وسائل تحقيق الأهداف الخارجية، ووضع صانع القرار السياسي التركي مجموعة أسس ومنطلقات للعمل السياسي الخارجي وضعها (احمد داوود اوغلو) عندما كان وزير الخارجية في كتابه (العمق الاستراتيجي) تمثلت في ( ) . [٧]

أ ـ محاولة حل المشكلات والأزمات بين تركيا وجيرانها أو ما يعرف (بتصفير المشكلات) ونقل تركيا من بلد محاط بالمشكلات إلى بلد يتمتع بعلاقات جيدة مع دول الجوار.

ب ـ التوافق بين الحريات والأمن .

ج ـ إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك .

د ـ تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في البيئة الإقليمية والدولية .

هـ ـ نقل تركيا من سياسة الركون والجمود إلى التفاعل الدولي .

وتنطلق الرؤية التركية حيال الشرق الأوسط عامة والدول العربية بوجه خاص من منطلق البحث عن دور إقليمي جديد في المنطقة ، خاصة بعد أحداث ١١/ايلول/٢٠٠١ التي كشفت عن ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، إذ تتطلع تركيا للعب دور فاعل ومؤثر في تلك الترتيبات ، عبر أساليب تقوم

---

[٦] ـ عقيل محفوض ، العلاقات السورية . التركية التحولات والرهانات ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١١ ،٢٧.

[٦] ـ احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولة ، ترجمة محمد صابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للنشر، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ص ٤٠ .

٨ على تبادل المصالح وتوازنها ، ومد جسور الثقة المتبادلة [ ] .لأجل تحقيق الدور الذي تصبو إليه تركيا في المنطقةً ،فان رؤيتها الجديدة في السياسة الخارجية تتركز على أهمية التحول الداخلي لاسيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، وقد أبدى قادة تركيا استعدادهم لأتباع دبلوماسية نشطة في منطقة الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة وصولاً إلى تصفير المشكلات مع هذه الدول[ ]. فقد استطاع على الصعيد الخارجي أن يقوم بعدة خطوات تعزّز من الدور التركي الإقليمي، وفقاً للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، وبما يؤهل تركيا للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك [ ] . ويذكر (احمد داود أوغلو) أن تركيا نفذت على مستوى الدبلوماسية الرسمية بالفعل عملية إعادة هيكلة كبرى للهيكل التنظيمي في وزارة الخارجية،وكذلك حسنت نوعية موظفيها من برامج تعليمية جديدة،وفي الوقت نفسه وسعت تمثيلها الدبلوماسية في الخارج.ففي عامي ٢٠١١-٢٠١٢م افتتحت ٣٠ سفارة جديدة في أنحاء مختلفة من العالم شملت اثنتين و عشرين في افريقيا،وخمسا في أمريكا اللاتينية،وثلاثا في شرق آسيا،كما كانت .لتركيا مشاركة فعالة في مجالات جديدة،مثل صنع السلام و الوساطة [٧].وعلى هذا الأساس اتجهت تركيا في علاقاتها مع سوريا بدبلوماسية عالية ونجحت في حل المشكلات وبؤر التوتر بين البلدين والتي كانت متمثلة بدعم حزب العمال الكردستاني ، ومشكلة المياه،فقد أسقطت الأولى من المباحثات،واتفق الجانبان على إنشاء سد مشترك على نهر العاص وأثمرت تلك العلاقات عن توقيع اتفاقية شراكة بين تركيا وسوريا ،خلال

---

[٦] ـ عبد الحميد محمد كمال ، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٦٤ .

[٦] ـ نور الدين محمد ،" تركيا إلى أين ، حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة،" مجلة المستقبل العربي ، العدد، ٣٦٤ ،بيروت، ٢٠٠٩ ، ص ٥.

[٧] ـ بلال شرار، تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة ، دار عالم الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٥٩.

[٧] ـ عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية : الإستمرارية – التغيير، المركز العربي .للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١١ .ص ٩٣.

الزيارة التاريخية الأولى للرئيس السوري (بشار الأسد) إلى تركيا في ٥/ أب / ٢٠٠٤.( ) . ٢ ٧

ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي انذاك (رجب طيب أردوغان من مارس ٢٠٠٣ حتى أغسطس ٢٠١٤ ، ورئيس جمهورية منذ ٢٠١٤ الى يومنا هذا) الى سوريا قبيل نهاية ٢٠٠٤ يومي ٢٣. ٢٤كانون الأول ٢٠٠٤ ، لتعطي دلالة واضحة على تطور العلاقات تم في هذه الزيارة تجاوز البروتوكولات الرسمية مما أعطى انطباعا عن تطور العلاقات ووصولها مرحلة التنسيق الاستراتيجي .وعلى إثر هذه الزيارة تم تبديد مخاوف الطرفين وإرساء العلاقات على أسس سليمة ( ). واستمرت العلاقات بالتقدم والتطور عام ٢٠١٠ إلى أن بدأت الثورات في عدد من الدول العربية والتي أيدتها تركيا، وبدأت معها العلاقات التركية–السورية بالتراجع حتى مطلع عام ٢٠١١ ،اذ اندلعت الثورة السورية ضد نظام (بشار الأسد)، وموقف تركيا الساند لها و الداعي إلى أجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي السوري والتي تبدأ برحيل الرئيس السوري وتأسيس نظام ديمقراطي تعددي ، الأمر الذي ردت عليه سوريا بالرفض ،معتبرة الموقف التركي تدخلا بالشؤون الداخلية السورية،ولا تزال تداعيات الوضع الداخلي السوري تلقي بآثارها على العلاقات التركية السورية التي لم تعد إلى سابق عهدها في ظل قراءة تركية لما يجري في الإقليم مفادها أن التغيير السياسي قادم لا محالة بغض النظر عن الوقت،وبالتالي لا ينبغي لها . أي تركيا –الوقوف مع نظام سياسي لا يحضى بالدعم و التأييد الشعبي (٧).فكان هذا الموقف بداية النهاية لنحو عقد ونيف من العلاقات المتميزة بين البلدين، لتبدأ العلاقات منذ هذا التاريخ بالتراجع الكبير والسريع وصولاً إلى مرحلة القطيعة.

٢ ـ الوسائل الاقتصادية : تنطلق الرؤيا الاقتصادية التركية من منطلق التكامل (الاقتصادي الإقليمي) بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض، وبالاقتصاد

---

[٧] ـ وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ١٨١.

[٧] ـ محمود خليل القدرة ، تطور العلاقات التركية . السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢ ،رسالة ماجستير ، جامعة الازهر ، غزة ، ٢٠١٣، ص ١٢٠ .

[٧] ـ نقلا عن ، صحيفة الشرق الأوسط ،العدد ، ١١٥٤، في ١٧/ أيلول / سبتمبر/ ٢٠١٣.

العالمي، كمتطلب سابق من ناحية ثانية، حيث تشكل تنمية الاعتماد الاقتصادي الاقليمي المتبادل مكوناً أساسياً في رؤية الحكومة التركية إزاء الشرق الأوسط، ويؤكد الرئيس (رجب طيب أردوغان) على أن الاقتصاد أصبح الآن هو الموجه للسياسة، بعد أن كانت العلاقات الاقتصادية تخضع لاعتبارات السياسية. وعلى هذا الأساس فإن رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية لتطوير العلاقات الاقتصادية التركية مع العالم العربي تشمل الآتي :.( ) .

أ ـ زيادة حجم التجارة إلى مستويات كبيرة جداً خاصة مع سوريا والعراق من خلال سهولة انتقال البضائع على جانبي الحدود.

ب ـ العمل على إقامة مشروعات استثمارية مشتركة سواءً في تركيا أو الدول العربية، وهذا جانب آخر لخلق مزيد من التقارب.

ج ـ تبادل الخبرات البشرية في المجالات المختلفة، وإقامة تعاون معرفي علمي بين الجانبين.

وتاسيسا على ذلك عملت تركيا على تطوير العلاقات الاقتصادية مع سوريا عبر توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية المهمة بين البلدين في العام ٢٠٠٤ ، وهي (اتفاقية منع الازدواج الضريبي ، واتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، واتفاقية البروتوكول السياحي) فضلا عن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في محاولة تركيا لتحقيق أهدافها الاقتصادية في ربط الاقتصاديات وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي الممهد لإقامة تكامل استراتيجي بين تركيا والدول العربية في المنطقة ( ) . نتيجة لذلك ارتفع التبادل التجاري بين البلدين بشكل لم تشهده قبل ذلك، فقد تجاوزت قيمة الصادرات السورية إلى تركيا ((٦٨%)من مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار، وتبوأت تركيا بالنسبة للصادرات السورية مركز الصدارة، كما تصدرت تركيا أيضاً دول جوار سورية على مستوى الواردات، إذ استحوذت وحدها على (٥٩%) من مجموع

[٧] ـ نقلا عن ، عبد الحليم غزالي ، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ضلال الثورة الصامتة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٩١ .

[٧] ـ وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره .ص ٣٨٣.

الواردات السورية [٧]. إذ تعد سوريا دولة مهمة في السياسة الاقتصادية التركية لا يمكن الاستغناء عنها في تحقيق ما تصبوا إليه تركيا عبر تطلعاتها الإقليمية وهو ما عبر عنه السفير التركي السابق في دمشق (عمر أونعن) عن ذلك بقوله" إن تركيا ترى في سوريا شريكاً تجارياً للانطلاق نحو البلدان الأخرى، وذلك في إطار التعاون التجاري والاقتصادي والتكامل وليس المنافسة" [٨].

وازدهرت العلاقات طيلة العقد الأول من القرن الحالي، لاسيما في عام ٢٠٠٤ عقب توقيع اتفاقية التبادل التجاري، التي أدت إلى رفع حجم التبادل التجاري بين سورية وتركيا بنسبة ١٥٠% في غضون خمس سنوات فقط، إذ ارتفع من ٨٠٠ مليون دولار العام ٢٠٠٥، إلى نحو ٢,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠. وشكلت سوريا الممر الأمثل للبضائع التركية التي اجتاحت الأسواق اللبنانية والأردنية والمصرية، فضلاً عن أسواق بلدان الخليج العربي والسوق السورية، وارتفع عدد المشاريع الاستثمارية التركية في سورية في السنوات الخمس بنحو ١٠٠% [٩].وارتفع التبادل التجاري بين البلدين بشكل لم تشهده قبل ذلك، فقد تجاوزت قيمة الصادرات السورية إلى تركيا نسبة (٦٨%)من مجموع الصادرات السورية إلى دول الجوار، وتبوأت تركيا بالنسبة للصادرات السورية مركز الصدارة، كما تصدرت تركيا أيضاً دول جوار سورية على مستوى الواردات، إذ استحوذت وحدها على (٥٩%) من مجموع الواردات السورية[٨].

من جانبها ايضا ركزت سوريا منذ عام ٢٠٠٠ على إعادة تعريف السياسة الخارجية من أجل مزيد من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والتنموية، إلى جانب السياسة الأمنية . وأخذت سوريا تربط السياسة بالاقتصاد في علاقاتها الدولية، ومن ذلك توقيع اتفاق

---

[٧] ـ محمود خليل القدرة ،تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ٢٠٠٧ -٢٠١٢ ،رسالة ماجستير ، جامعة الازهر، ٢٠١٣ ، ص ٣٣ .

[٧] ـ عقيل سعيد محفوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٦.

[٧] ـ محمود خليل القدرة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

[٨] ـ عهد غزالة ، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار ،جمعية العلوم الاقتصادية والاجتماعية السورية ، دمشق ، ٢٠٠٥، ص٩ .

التجارة الحرة مع تركيا التي دخلت دخل حيزالتنفيذ أوائل عام ٢٠٠٧ بالتوافق مع الاتفاقات الأمنية. [٨] .ومع اندلاع الصراع في سوريا في سبتمبر /٢٠١١ ، تدهورت العلاقات بين البلدين بشكل كبير بعد أن أعلنت حكومة أردوغان موقفاً واضحاً لمساندة مايعدوه (الثورة السورية)، ودانت الحل الأمني الذي يتبعه النظام السوري وكانت النتائج على المستوى الاقتصادي سريعة جداً، إذ أصدرت وزارة الاقتصاد السورية قراراً بفرض حظر واسع النطاق على الواردات التركية.وبعد أن تغنى المسؤولون في النظام السوري طيلة سنوات ماضية بالتعاون السوري التركي والشراكة والأخوة، بدأ الحديث عن "الاستعمار العثماني الجديد"، وانتقد وزير الاقتصاد والتجارة حينها (محمد نضال)، اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا ووصفها بـ "غير العادلة"، ودعا إلى "إعادة النظر في كل الاتفاقات". [٨] . وأعقب ذلك قرار تركي في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، بتطبيق جملة عقوبات على سوريا، كان منها حظر بيع الأسلحة، وإغلاق الأجواء التركية أمام الطيران الذي ينقل الأسلحة، وتجميد أموال أي مسؤول أو رجل أعمال سوري يتعاون مع النظام، كما أوقفت التعاملات المالية مع مصرف سورية المركزي، ووقف القروض التي تقدم للحكومة السورية.وصولا الى أعلان تركيا إغلاق سفارتها في العاصمة السورية دمشق في نهاية شهر آذار/ مارس ٢٠١٢، لتنهي بذلك الفصل الطويل من العلاقات الوطيدة، وليستمر تدهور العلاقات الاقتصادية، إذ سجل التبادل التجاري في عام ٢٠١٣ تراجعاً بنسبة ٨٥% عن العام السابق، بحسب بيانات وزارة الاقتصاد السورية.وبذلك تصل العلاقات السورية التركية إلى ذروة التوتر والصدام، بعد أن شهد النصف الثاني من العقد الماضي (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) انتعاشا غير مسبوق في تاريخ البلدين[٨] .وعلى الرغم من نجاح تركيا في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع سوريا إلا أنها لم ترتقي إلى مستوى النضوج لتحقيق التكامل ، خاصة في ضل وجود منافس قوي مثل الاتحاد الأوربي الذي يسجل أعلى نسبة من استيراد

[٨] - ، عقيل سعيد محفوض، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٦.

[٨] - سلام الساعدي ، سورية وتركيا، من أعمال بمليارات الدولارات لمعركة "اللائحة السوداء "، صحيفة العربي الجديد ، بغداد، ٥/مايو/٢٠١٤.

[٨] - وليد رضوان ، مصدر سبق ذكره .ص ٣٩٠.

الصادرات التركية نحوه مقارنة مع سوريا ، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن تكون تركيا مركز جذب للاستثمارات العربية (٤).

٣ ـ الوسائل العسكرية : كانت ومازالت الأداة العسكرية واحدة من أهم أدوات تحقيق الأهداف الخارجية ، إذ تستعملها الدول في التأثير على بعضها بما يضمن تحقيق المصالح والأهداف . ويقصد بها مجمل القدرات والمعدات العسكرية التي تمتلكها الدولة المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال القوة ضد الوحدات الدولية الأخرى( ).

اتجهت تركيا منذ نشأتها إلى الاندماج الأمني والاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي،والتحالف الاستراتيجي مع (اسرائيل)، لتكون جزءاً من الترتيبات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، مما دفع سوريا التوجه نحو الاتحاد السوفيتي السابق ،وبعض القوى الإقليمية في المنطقة مثل إيران ، ومصر ، والسعودية ، وما لبثت أن تحرك الأحداث الأخيرة في سوريا الخلافات مع بعض الدول العربية الأمر الذي أدى إلى فقدان بعض الدول الداعمة مثل المملكة العربية السعودية . فضلا عن ضعف إمكانيات القوات العسكرية السورية (٦) . وبالرغم من كون تركيا تسعى إلى تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي باعتماد الطرق الدبلوماسية إلا أنها تعمل على تعزيز وتطوير إمكانياتها العسكرية بشكل دائم ، فعند تولى حزب العدالة والتنمية للسلطة فيها زادت الإنفاق العسكري بشكل كبير ، إذ وصل في العام ٢٠٠٧ إلى(١١،٦) مليار دولار بمعدل زيادة (٨) مليار دولار عنه في العام ٢٠٠٢، وتتفوق تركيا على دول المنطقة في مؤشر الكفاءة القتالية للقوات بحكم إمكانات حلف الأطلنطي الذي تنتمي إليه، من حيث الكفاءة التنظيمية أو الكفاءة التدريبية، ومدى العمل الاستراتيجي (٧) ٨ .

---

[٨] ـ علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

[٨] ـ محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢.

[٨] ـ علي حسين باكير ، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي ، تحرير، عبد العاطي محمد في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٩.

[٨] ـ علي جلال معوض ، مصدر سق ذكره ، ص ٣٤٧.

وقد عزفت تركيا بنفسها عن الحرب الدائرة في سوريا منذ ٢٠١١وعن أي حرب أخرى في المنطقة، فهي لم ترفض فقط التدخل في سوريا مع التحالف الدولي الذي شكل ضد مايسمى (تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام) والذي عرف اختصاراً بـ(داعش) ، بل فضلت كذلك الحل السياسي ، ولكن كان لانسحاب القوات السورية من مدينة عين العرب (كوباني) أثر كبير لتتقدم (داعش) في المدينة ذات الأغلبية التركية والقريبة جدا من الحدود التركية ، الامر الذي فرض على تركيا استعمال اداتها العسكرية في سوريا بحجة حماية حدودها وامنها. وبعد أن نجحت وحدات الحماية الكردية المدعومة بطيران التحالف من السيطرة على منطقتي (تل أبيض وعين العرب) فإن فكرة الدولة الكردية قد باتت تداعب مخيلة هذه الوحدات التي أصبحت أكثر طموحا ورغبة في التمدد باتجاه عفرين في الغرب وجرابلس وسط شمال سوريا والتي تعد حلقة وصل مهمة ونقطة إستراتيجية تصل بين شرق وغرب الشمال السوري من جهة وبين وسط الشمال والجنوب وصولا إلى منبج وهو ما يعني إمكانية وصل الكانتونات التي تسيطر عليها هذه الوحدات ببعضها البعض وصولا إلى حلب نفسها والتي يسيطر الكرد فيها على بعض الأحياء.إذا ما علمنا أن وحدات الحماية باتت تسيطر على ٦ معابر حدودية من أصل ١٣ مع تركيا فإن الصورة تصبح أكثر وضوحا ووجب لزامًا على تركيا التدخل العسكري[٨]. والسبب الرئيس للتدخل هو أن الشمال السوري قد بات قاب قوسين او أدنى من السقوط بيد حزب العمال الكردستاني السوري (وحدات الحماية الكردية) لذلك فإن التدخل التركي في هذا الوقت سيقضي على آمال وحدات الحماية الكردية بهذا الأمر لكن التدخل سيكون محدودا في وسط شمال تركيا وتحديدا من (جرابلس) إلى (مارع) مرورا بـ(منبج) إلى الجنوب منهما، وهو ما يحدث بالتزامن مع قرب دخول قوات البيشمركة السورية ما يسمى "روج آفا" التي لربما ستتمتع بحماية الجيش التركي على عكس ما قد يتخيله البعض من أنها قد تدخل في صدام معه. قوات "روج آفا" غير مرحب بها في مناطق سيطرة وحدات الحماية

[٨] ـ خليل المقداد ، اسباب واهداف التدخل العسكري التركي في سوريا، صحيفة اورنيت نت،٢٠١٥/٨/٩ ، على الرابط ،orient-news.net/ar/news

الكردية، التابعة للفرع السوري من حزب العمال الكردستاني وبالرغم من ذلك فان الحكومة التركية لن تقدم على أي خطوة غير محسوبة النتائج، ذلك فإن أي تدخل عسكري تركي في سورية سيكون بحسب ما تقتضيه طبيعة المرحلة والحاجة، وسيبقى محدودا في مناطق إستراتيجية [٨] .[٩]

٤ ـ الوسائل الإعلامية : يلعب الإعلام دوراً هاماً في الحياة السياسية من حيث التأثير في الرأي ، إذ يقوم بتزويد الجمهور بالمعلومات اللازمة والحقائق الواضحة عن مجريات الأحداث السياسية سواء في داخل الدولة أو في خارجها [ ] . ولم تكن تركيا تهتم بالوسائل الإعلامية في علاقاتها الخارجية حتى مجيء حزب العدالة والتنمية التركي، إذ اهتم بهذه الأداة بعدها واحدة من الأدوات التي تساهم في تقوية مركز تركيا الإقليمي من خلال التأثير في الرأي العام الخارجي ، بعد إن كانت تركيا تعيش حالة شبه عزلة إعلامية عن المحيط العربي ، وتركز إعلامها نحو التأثير في الرأي العام الداخلي[ ]. وتعد الإذاعة والتلفزيون من أهم وسائل الإعلام الموجودة في تركيا، وهى تؤدي دوراً هاماً في التأثير على صناع القرار، وقد شهد عقد التسعينيات ظهور قنوات خاصة عدة، وقد أصبح في تركيا ٢٥٨ قناة تلفزيونية تبث بعضها على النطاق القومي والأخرى تبث على النطاق .الإقليمي والمحلي، و ١٠٩٠ محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية [ ] . أما الصحف فهي تعد وسيلةٌ مهمة من وسائل الإعلام التركي فيْ تشكيل الوعي لدى الرأي العام ليس على المستوى الداخلي فحسب بل على المستوى الاقليمي والدولي ، حيث تصدر في عموم تركيا أكثر من ٣٤٥٠ صحيفة ومجلة بين صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية، وقد شهدت تركيا صعوداً واضح اً لوسائل إعلام التيار الإسلامي، ولأول مرة ارتفع معدل التوزيع اليومي لصحيفة "زمان" التي تعد من أبرز الصحف القومية للتيار الإسلامي من ٦١ ألف نسخة

---

١ ـ مااهداف التدخل العسكري التركي في سوريا ، قناة BBC في ٢٤/أب/٢٠١٦ .

[٩] ـ عبد اللطيف حمزة، الإعلام له تاريخه ومذاهبه، دار الفكر العربي ، القاهرة ، بلا، ص ١١ .

[٩] ـ عبد الكريم علي، الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين، مواجهة طويلة تصل الي التعايش، تركيا صراع الهوية ، تحرير :لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة ، ٢٠٠٦ ، ص٤٢ .

[٩] ـ الصدر نفسة .

يوميا في كانون .الأول /ديسمبر ١٩٩٠ إلى ما يقارب ٦٠٠ ألف في كانون الأول / ديسمبر٢٠١٥ .[٩] [٣] .

وقد اتبعت تركيا سياسة خارجية تقوم على الانفتاح الإعلامي نحو الخارج التركي ، فأنشأت محطة إذاعية تركية ناطقة باللغة العربية (TRT7) التي شهد افتتاحها حضور عدد من القادة العرب ، وقد أشار وزير الإعلام السوري (محسن بلال) إلى أهمية إطلاق هذه القناة الفضائية وافتتاح مكتب لها في دمشق ودورها في تقوية علاقات تركيا مع سوريا وجميع الدول العربية، والانفتاح الإعلامي على الدول في مختلف العالم التي تساند وتدعم القضايا المشتركة التركية السورية [٩] .ومما تقدم نجد إن تركيا تعمل وبشكل متواصل من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة العربية مستغلة كافة الظروف والإمكانيات المتوافرة في سبيل ذلك عبر سلسة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فضلا عن الإعلامية .بهدف التأثير في الدول العربية لتسويق نفسها نموذج جديد وقوة إقليمية لا يمكن تجاهلها .

المطلب الثالث: التأثيرات البيئية على التوجهات التركية حيال سوريا.

لعب حزب العدالة والتنمية دوراً واضحاً في صياغة استراتيجية تركية جديدة منذ أن استلم السلطة عام ٢٠٠٢ ، وحصل هذا الدور على إجماع واضح بأن هذا الدور يتطلب اتباع سياسة خارجية تركية واعدة جرى الشروع بوضع توجهاتها خلال هذه الحقبة الزمنية تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة ودول الجوار خاصة إذ انتقل الخطاب النظري لصانعي القرار السياسي التركي إلى مرحلة الممارسة، مما أفرز عن نتائج ذات مشاهد واقعية ، بعد أن جرى تلمس الرؤية الجديدة للإستراتيجية التركية التي تتجه نحو إداء دور مركزي في رقعة جغرافية واسعة تمتد من أفريقيا إلى آسيا ، وهي الرقعة التي تشتمل تقريباً على كافة التحديات الرئيسة للأمن العالمي . وقد تأثرت الاستراتيجية التركية بعدد من العوامل البيئية التي كانت تمثل قيود محددة من جهة وفرص مواتية من جهة اخرى .

---

[٩] ـ حوار صحفي مع الإعلامي التركي آدم أوزك وس يروي تجربته في السجون السورية، أجري الحوارعبد الحميد بلشقار، موقع مغرس الإخباري، على الرابط http://www.maghress.com/attajdid

[٩] ـ احمد المصري ، تركيا تطلق تي ار تي ومنافسوها يراقبون ، صحيفة القدس العربي ، ٢٠١٠/٦/١٠ .

١ ـ تاثيرات البيئة الداخلية : نشأت تركيا كدولة حديثة محكومة بنظام قيم ومبادئ توجيهية وإرشادية تعد أن الغرب هو "المثال "الذي يجب أن يحتذى في البناء والتطور( )،وتبقى أزمة الصراع القومي في تركيا من أهم الأزمات البنوية[٩]التي تهدد الأمن القومي التركي ، وذلك لوجود ارتباطات عرقية تجمع عدد من الأقليات القومية التركية مع عدد من دول الجوار الجغرافي ، إذ إن أعمال العنف والتمرد التي يشهدها جنوب شرق تركيا من خلال النشاطات الواسعة التي ينفذها حزب العمال الكردي الذي يقود الحركة الانفصالية للأكراد ، والتي وصلت إلى حد التصادم المسلح مع الحكومة التركية بسبب سياسة التذويب والتتريك التي قضت على الآلاف منهم منذ إقامة النظام الجمهوري التركي عام ١٩٢٣ ولغاية الآن ، كما يلاحظ نشاط الأرمن الذين حملوا السلاح في مواجهة التطرف التركي في طبيعة التعامل مع هذه الأقلية القومية، التي شن عناصرها اعمال العنف والرفض للسياسة التركية في الخارج ، بينما اعتمد الأكراد على بناء قواعدهم وخلاياهم وسط الشعب الكرديّ في قراه وجباله ومدنه بالأساس([٩]) وقد فرضت تغيرات الاوضاع السياسية على الصعد المحلية والاقليمية والعالمية جملة من التطورات والتحولات في تركيا مع بدايات القرن الحادي والعشرين اذ برزت مجموعة من القضايا التي لم يكن من الممكن طرحها للنقاش مسبقاً ، وعند وصول قادة حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام ٢٠٠٢ تمكنوا من تشخيص الوضع في تركيا تشخيصاً موضوعياً سليماً وواقعياً كما هو موجود وليس كما يريدون أن يرونه ، أي بنظرة موضوعية مجردة غير أيديولوجية أو دينية أو عاطفية،وتوصلوا عبرهذه القراءة إلى عدة نقاط تخدم توجهات الاستراتيجية التركية القائمة على فكر حزب العدالة التنمية من اهمها :.( ).

١ ـ المؤسسة العسكرية في تركيا اللاعب الأساسي والرئيس في البلاد ، وبأنها حامية العلمانية المتطرفة المعادية للدين ، وليس من الممكن مواجهتها.

---

[2]- Halis Komili ,"Turkish Foreign Policy and the West", Private View, Ankra , Winter 1997, PP.1-9

[٩] ـ ياسر احمد ، تركيا البحث عن مستقبل ، مكتبة الاسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٤٢.

[٩] ـ علي حسين باكير ، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي ، تحرير، عبد العاطي محمد في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢.

٢ ـ تستتر الاحزاب القومية المتشددة والعلمانية خلف المؤسسة العسكرية ، وتتربص لأي جهة تحمل صفة أو نزعة ذات طابع إسلامي.

٣ ـ يعاني الاقتصاد الوطني من تدهور واضح ، وإن ظروف الواقع الاجتماعي تتجه إلى الفقر ومزيد من الفساد وسوء الإدارة والبروقراطية.

٤ ـ تدهور الحريات العامة والحقوق المدنية للشعب تحت حجة حماية علمانية الدولة.

٥ ـ يتعلق عدم استقرار الوضع الداخلي في تركيا بمسائل متعددة أهمها المسألة الكردية.

وقد أسهمت تلك القراءة لحزب العدالة والتنمية في بلورة سياسة داخلية تجاوز فيها القيود التي كانت تواجه الاحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي ، وبذات الوقت وجدت العديد من الأوساط الإسلامية والعربية في تجربة حزب العدالة والتنمية خلاصاً من المشاكل التي تواجه الحركة الإسلامية ، والأحزاب الإسلامية في دول منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الدول العربية ، لما أظهره هذا الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبرغماتية عالية وشعبية عارمة تثبت قدرة الإسلاميين على النجاح في الحكم [٩] .

بعد ان ظلت القيود التي تنبع من الداخل التركي هي الأكثر تأثيراً ودفعاً لسياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الإقليمي، حتى استطاع النظام السياسي التركي من بلورة موقف ايجابي من الإسلام، وتجاوز حالة العداء السابقة للغرب،ونجح في مشروع الثورة المعرفية ، وتبنى العلمانية كأساس للحكم ،وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري ، وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية، وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية ، الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي وأسهم في تحقيق ثورة اقتصادية ، تمتعت البلاد بموجبها بدرجة معينة من[٩] الاستقلال عن الدول الأخرى [٩] .

حتى استطاعت تركيا بفضل نظرية العمق الاستراتيجي المصالحة بين عدة ثنائيات كثيراً ما خلقت استقطاب في الواقع العربي مثل : ماضيها وحاضرها ، بالحديث عن

---

[٩] ـ مصطفى اللباد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٤.

[٩] ـ هاربل ، متين ، " التحديث والتحول السياسي :التجربة التركية" ، في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ،٢٠٠٧، ص١٩٤

الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة، ,بين التاريخ والجغرافيا، من خلال مد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، بين الكمالية والعثمانية ، بالعمل على احترام الأمن والحرية معاً، بين القوة الناعمةوالصلدة ، باستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خيٰاراً اخيراً ولكن قوياً وحاضراً [١] .وقد حاولت تركيا تجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة ، وذلك لوجود امتدادات اقليمية مؤثرة لهذين المجالين داخل تركيا ، لذلك سعت حكومة العدالة والتنمية لتعزيزعلاقاتها مع العالم العربي وأفريقيا والدول الآسيوية وإيران وروسيا وأرمينيا ، وأعلنت تأكيدها على المساهمة في حل الصراعات الاقليمية [١] . ويلاحظ انه بفضل الاستراتيجية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية في تركيا استطاع ان يجعل من المحددات والعوائق الداخلية نقاط قوة داعمة لتوجهاتها الخارجية

٢ ـ تاثيرات البيئة الاقليمية : فرضت ظروف البيئة الاقليمية في تسعينيات القرن الماضي،على صانع القرار الاستراتيجي التركي ، جملة من التحديات والفرص، التي جعلته يسعى لمواكبة التغيرات الكبيرة في المستوى الاقليمي والدولي ، فتركيا تتمتع بموقع استراتيجي متميز ، في قارتي اوربا واسيا ، التي تعد مركزا لمناطق تداخل اقتصادي ، فضلا عن امتلاك تركيا مقومات تؤهلها لتكون حلقة وصل للتعاون الصناعي والتجاري للبلدان المحيطة بالبحر الاسود ودول القوقاز واسيا الوسطى والشرق الاوسط ، وتبرز الاهمية الجيو. استراتيجية التركية في [٢] .

١ ـ موقع تركيا بين اوربا واسيا جعلها دولة اوربية من جهة واسيوية من جهة ثانية مما اكتسبها اهمية سياسية واقتصادية كبيرة.

٢ ـ فرض الموقع على تركيا ان تتجه نحو الغرب محافظة على تراثها وحضارتها وهو ما اسهم بحصولها على الدعم العسكري والاقتصادي.

---

[١] ـ باكينام، الشرقاوي ، الانطلاقة الاقليمية التركية لماذا وكيف ، منتدى الراصد ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٢٣ .

[١] ـ احمد البرصان ، "المشروع التركي والاوربي" ، في مشاريع التغيير في المنطقة ومستقبلها ،مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٢.ص٤٧٣.

[١] ـ حسنين جودة ، جغرافية اسيا الاقليمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٧، ص ٣٥.

٣ ـ تتمتع تركيا بعلاقات حسن جوار في المحيط الاقليمي مما جعلها تساهم في حل بعض القضايا الخلافية في المنطقة.

٤ ـ وقوعها على عدد من الممرات الجوية والمائية المهمة .

٥ ـ قربها من مناطق منابع النفط جعل منها اهمية كبيرة للدول الغربية .

٦ ـ ازدادت اهمية الموقع التركي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز دول عدة ذات توجهات مختلفة .

وتنطلق الرؤية التركية من ان أحداث غزو العراق في عام ٢٠٠٣ جاءت بمتغيرات امنية واستراتيجية وسياسية وثقافية تدفع نحو اعادة تشكيل المنطقة بشكل جديد قائم على انقاض النظام العربي ، وان دخولها كطرف في هذا التشكيل الجديد بحكم موقعها الجغرافي ، لايتم الا عن طريق نظام الشرق الاوسط ، باساليب تقوم على تبادل المصالح والصداقة ، وامكانية مد جسور من الثقة المتبادلة ، وينطلق التصور التركي من وجوب ادخال دول الجوار الجغرافي في اطار النظام الاقليمي الجديد( ). وعند مجيء حزب العدالة والتنمية استطاعت تركيا من القيام بخطوات مهمة نحو تعزيز مكانتها الاقليمية بما يخدم اهدافها الاستراتيجية في المنطقة ، منها محاولتها تحسين علاقاتها مع الاتحاد الاوربي عقب القضية القبرصية من ناحية، والمحيط العربي من ناحية ثانية ( ). مستغلة التقارب الديني للحزب مع العرب فقد استطاعت ان تكون علاقات جديدة بدل العلاقات القائمة على العداء ( ).

وتحدد الاستراتيجية التركية وفقاً للمستوى الإقليمي بمدى مساس بؤر التوتر بالأمن القومي التركي، ويرى (أحمد داوود أوغلو) رئيس الحكومة التركية السابق "أن الترابط بين القضايا الدولية والإقليمية وبعضها البعض يفرض على تركيا عدم الاكتفاء بالتركيز على علاقاتها بدول جوارها المباشر، حتى في حالة رغبتها في الاكتفاء بحماية

---

[١] ـ نبيل عبد الفتاح ، "العرب من النظام العربي الى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل"، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١١، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٦٤.

[١] ـ بلال شرارة، تركيا واسرائيل اسئلة واجوبة، دار عالم الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٥٩

[١] ـ محمد نور الدين ، "الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط ،الهواجس والضوابط "، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢٩، مصر ، ٢٠٠٧، ص٧.

مصالحها القومية الأساسية"[4] . وفي عالم اليوم أصبح الأمن الوطني يبدأ خارج حدود الدولة، أي أن تركيا لن تستطيع إيجاد حلول للعديد من المشكلات المزمنة مثل أمن الحدود، والتهديدات الأجنبية، وتهريب البشر والمخدرات، والإرهاب، إلا إذا اتبعت سياسة (الجبهة المتقدمة)، لذا فإن تحركات تركيا للأمام في هذه المناطق، والسياسات والمقاربات التي طورتها لم تؤدِ فقط إلى تحسين موقف تركيا في المنطقة والعالم، وإنما عززت أيضاً الأمن الوطني لتركيا، وهيأت لها الفرصة كي تُظهر للعالم صوابها في كفاحها ضد الإرهاب .وحرصت قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لاستراتيجية تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية .وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة والسادسة عشرة علي المستوي العالمي (من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي) .وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية أو الصراع العربي –(الاسرائيلي) بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني ، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا [1].

فقد استطاع الحزب من استرشاد الاستراتيجية التركية برؤية جديدة متعددة الأبعاد، ترى تكاملا لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في الآتي:. [8] .

١ . ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

٢ . تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

---

[4]- AKP Second Response to the Indictment on Party Closure Case" , (16.6.2008) ,pp100-101. Available at : www.akparti.org.tr.

[1] ـ عصام فاعور ، "تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة" ، بحث مقدم في الملتقى العلمي" الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، الخرطوم ، ٢٠١٤ .ص٣٥ .

[1] ـ المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

٣. الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.

٤ . الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

٥ . التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

وقد واجه حزب العدالة والتنمية عدد من القيود المؤثرة في تعامله مع الدول العربية ، وذلك في مسعى منه لايجاد فرص يمكن من خلالها الولوج إلى البيئة العربية من أجل انجاح استراتيجيته في المنطقة العربية ، وأن هذه المحددات في البيئة العربية تختلف بشكل جذري عما هو موجود لدى البيئة التركية ، وقد عدها حزب العدالة والتنمية معطيات جديرة بالاهتمام والدراسة ، لذا حاول التعامل مع كل حالة بمفردها من اجل تحويلها إلى فرص تخدم توجهاته الاستراتيجية بما يتلائم مع الظروف التي تمر بها الدول العربية ،ومن ابرز تلك المحددات الاتي :. ( ) . [٩]

١. ظروف الدول العربية السياسية والاقتصادية والثقافية مختلفة ومتفاوتة ، فلديها دول غنية وأخرى ميسورة وأخرى فقيرة ، ولشعوب بعض الدول دخل مرتفع وأخرى متوسط وأخرى منخفض، وهناك دول تتسم بمستويات عالية من الأمية والجهل ودول بمستويات أقل.

٢ . النظام السياسي المتبع في الدول العربية مختلف سواء في الشكل أو في المضمون، وأن كان السائد بشكل عام نوعان أحدهما يسمح بالتعددية والحرية – ولو شكلي – وآخر حديدي لا يسمح بأي شكل من أشكال التعددية والحرية.

٣ . الثقافة السياسية والمشاركة السياسية متفاوتة في الدول العربية ، نتيجة لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة التي تحد من هذه المشاركة ، أو تمنعها من جهة ، نتيجة لرفض العديد من الشرائح الدينية شكل ومضمون آلية المشاركة الحالية.

---

[١] ـ علي حسين باكير ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥.

وتاسيسا على ذلك بدأت تركيا تتبع سياسة توافقية في علاقاتها مع الدول العربية ، وسعت لتطوير هذا التوجه عبر التصدي لعدد من العوامل التي سادت في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٢ والتي كانت تمثل قيوداً تعطل السير قدماً في المشاركة الاستراتيجية العربية – التركية ، وذلك من خلال جعلها فرص نجاح استراتيجيتها تجاه الدول العربية، بعد أن أفرز توجهها نحو هذه الدول ، بأنه لم يكن توجها تكتيكياً ، بل كان يعكس خياراً استراتيجيا تفرضه مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي من ناحية ، والتوجه الشعبي التركي العام نحو الوطن العربي من ناحية أخرى، اذ تتميزت الثقافة الاستراتيجية التركية بكونها ثقافة النخبة السياسية ، وتقوم هذه الثقافة على مفهوم الابتعاد عن قضايا الشرق الأوسط إلا في حالة الاضرار، فيما تتعارض رؤية حزب العدالة والتنمية مع بعض المكونات الأساسية لرؤى الفاعلين الاتراك ذوي التوجهات الكمالية والقومية ، لا سيما في ما يتعلق بالتحفظ على توسيع انخراط تركيا في الشرق الأوسط على نحو يتجاوز حدودها [١] .وعند حدوث موجات التغير العربي بدا واضحا ان تلك الموجات والتغيرات السياسية فاجاءت العديد من الدول ومن ضمنها تركيا ، نظرا لطبيعة تلك التغييرات وسرعة حدوثها وانتقالها من دولة لاخرى، ولم يكن عنصر المفاجأة هنا حدوث التغيير فحسب، بل تجسدت في تداعيات ذلك على المحيط الاقليمي، فتركيا كانت تفضل انتقالاً هادئاً في البلدان العربية، وبشكل لا يؤثرمستقبلاً في الدور الإقليمي التركي، هذا الدور الذي عرف تنامياً متواتراً في الأعوام القليلة الماضية في المنطقة العربية وخاصة منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة [١] .اذ ظهر الارتباك والحذر في الموقف التركي منذ بداية الحراك الاحتجاجي في تونس، اما في ليبيا، فلم يتخذ المسؤولون الأتراك موقفاً واضحاً في البداية من الثورة الليبية، بل

[١] ـ علي جلال معوض ، مصدر سق ذكره ، ص ١٥٦ .

[١] ـ احمد البرصان واخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، الاردن ٢٠١٢،ص٤٦٦ .

عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي، لكنهم اضطروا تحت الضغوط إلى تغيير موقفهم والانسجام مع مواقف الإدارة الأمريكية والدول الغربية [١] .

اما مع سوريا فان الموقف التركي قد تغير إذ وجدت أنقرة نفسها مضطرة لتحديد موقفها في شكل أكثر وضوحاً وتحمل تبعات أي قرار تتخذه تجاه سوريا لاسباب عدة لعل ابرزها وجود العديد من الملفات المشتركة بين الجانبين ابرزها المسألة الكردية وما يمكن ان يترتب على التغيير في سوريا من تداعيات على الداخل الكردي بالاضافة الى اسباب داخلية اخرى تتعلق باهداف السياسة الخارجية التركية ورغبتها في لعب دور اقليمي متميز [٢] .

في البداية وجدت تركيا صعوبة في تبني موقف واضح ازاء القضية السورية وذلك بسبب إدراك القيادة التركية أن أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران، والعراق من الجنوب والشرق، وروسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السوري الأساسين وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقات معهم أو توتير الأجواء ونسف سياسة حل المشكلات مع كل دول الجوار، ومن جانب آخر فإن أي تدخل عسكري في سورية يجب أن يتم عن طريق تركيا التي لا تستطيع التعامل مع هذا الملف كالآخرين فهي تشترك بحدود تصل إلى نحو ٩٠٠ كيلومتر يسكن على معظم جانبيها الأكراد، كما أن عشرات الالاف من اللاجئين قد فروا الى اراضيها، فضلاً عن ان الجيش الحر يتخذ من مناطق في الجنوب التركي مركزاً له لكن مع تسارع الاحداث بدأ الموقف التركي يتضح بشكل واضح من خلال الدعم اللوجستي والمادي للجيش الحر واستقباله لقيادات (الثورة السورية) ـ حسب الرأي التركي ـ توجت اخيراً بنشر صواريخ باتريوت على اراضيها لصد اي هجوم محتمل من قبل النظام السوري،واخيرا قامت بالحصول على موافقة دولية بجعل منطقة عازلة استراتيجيا بينها وبين سوريا .

---

[١] ـ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة :محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة، ٢٠١٠ ، ص ٤٤.

[٢] ـ فيليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ .

٣ ـ تأثيرات البيئة الدولية : يؤثر النظام العالمي في تحديد السياسات الداخلية والخارجية للدول وخاصة الصغيرة منها التي تشكلت في الاصل وفق معايير حددها ذلك النظام مسبقا ، وهكذا فإن النظام العالمي أو البيئة الدولية تضع حدوداً عليا وحدوداً دنيا للسياسات الخارجية للدولتين في إطار السيطرة أو التحكم من قبل قمة النظام العالمي متمثلا في الدول والوحدات الدولية الكبرى[٤].

وفي ظل الظروف الدولية التي برزت في تسعينيات القرن الماضي وجدت تركيا نفسها مضطرة لامتلاك رؤية استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية ، تنطلق من المعطيات الدولية المتغيرة والمتسارعة ،وتتسم بالنشاط والدينامية والحسم والحسابات العقلانية والطابع التعددي، وهو ما أكده (رجب طيب أردوغان) في خطاب له في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٤" أن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم"[٥]، وهو مايفسرإعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة . فهي ترى ان تلك الظروف والمعطيات البيئة وفرت لها فرصة لتطوير سياسة خارجية جديدة اكثر قدرة على التعامل وفي هذه البيئة يجب على تركيا أن تعيد ترتيب علاقاتها وأن تؤسسها مع مراكزالقوى على نحو يحقق تعدد البدائل والمرونة وتعدد المحاور.وعليه اتجهت تركيا منذ تسعينيات القرن الماضي في سياستها الخارجية مع دول العالم من منطلق تحقيق قدر اكبر من المكانة الدولية مستفيدة من التقارب الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، التي اعطت لتركيا دورا متميزا على الصعيد الاستراتيجي والعسكري في المنطقة[٦] .غير ان احداث غزو العراق واحتلاله والرفض التركي للحرب ضد العراق ومنع استخدام الاراضي التركية لشن الغارات على العراق في ٢٠٠٣، جعل تركيا تخسر العديد من الامتيازات المقدمة

---

[١] ـ عقيل سعيد محفوض ، سوريا وتركيا ، مصدر سبق ذكرهن ص٢٠٣.

[2]- Ayse Kesler : Dimensions of Foreign Policy Change in Turkey : A comparative Analysis of AKPGovernment and DSP-MGP-ANAP Coalition , Master Thesis , Sabanci University ,2005,pp111-112.

[١] ـ نبيل حيدري ، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، دار صبرا للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨١، ص ١٦٥.

من الولايات المتحدة الامريكية ، وبالمقابل اصبح ذلك الموقف نقطة تحول في تحسين العلاقات والتقارب التركي العربي[٧] .

ولم تعتمد تركيا على علاقتها مع الولايات المتحدة فحسب بل اتجهت نحو الاتحاد الاوربي محاولة منها لاكتساب العضوية ، حتى استطاعت في عام ١٩٩٩، من الحصول على قبول بعدها (عضوا مرشحا) في قمة (هلسنكي) التي أقرت لأول مرة، وفي بيان رسمي بـ(أوروبية) تركيا بمجرد قبولها (عضواً مرشحا)، خلاف الرفض المطلق الذي وُجه به المغرب، لاعتباره يقع خارج القارة الاوربية[٨]. الا أنها لم تحصل لحد الان على العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي . جاء ذلك بعد ان أدركت تركيا أهمية حلف شمال الأطلسي لها ، وذلك عقب تعمق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، إذ مثلت المكانة الجيوسياسية التركية مصدر قوة لها تجسدت بشكل واضح بعد أن حجزت مقعدها عام ١٩٥٢ في منظمة الأمن الغربية التي سبق أن قامت في عام ١٩٤٩م تحت مسمى حلف شمال الأطلسي ، وقد مثل هذا المقعد تغيراً لا يستهان به لتركيا في ظل المجابهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، فكانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الحلف الجنوبي – الشرقي ، بعد أن أسهمت في سياسة الردع المقنع على الساحة الأوروبية ، مقابل ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي[١] .

ثم اتجهت تركيا لتحسين علاقاتها مع عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق ، وبالاخص مع روسيا الاتحادية ، بعد ان كانت علاقتهما يشوبها التوتر ، حتى استطاعت في حزيران /١٩٩٢، من اقامة وتوقيع معاهدة (التعاون الاقتصادي) بينها من جهة

---

[١] ـ محمد نور الدين ،" تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد، ١٦٩، السنة ، الثالثة والاربعون، يوليو ٢٠٠٧، ص ١٨٤.

[١] ـ محمد نور الدين ، "تركيا والاتحاد الاوربي ، مسالة الهوية والرهانات والشرق الاوسط "، مجلة شؤون الاوسط ، العدد،١١٦، مركز دراسات الشرق الاوسط ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص٦٦.

[١] ـ كرامر ، هاينتس،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة ، فاضل جتكر، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠١ ،ص٣٤٣.

و(روسيا ، اوكرانيا، مولدافيا، اذربيجان ، ارمينيا، جورجيا) من جهة ثانية ، وحرصت تركيا على قيام الكتلة الجديدة التي قد تمكنها من أن تؤدي دوراً إقليمياً قيادياً جديداً –نظراً إلى استقرارها المالي والاقتصادي الذي تتمتع به مقارنة بسائر الدول الأعضاء الأخرى بدلاً من الدور الذي كان يوفره لها موقعها الجغرافي الذي ربما تكون قد فقدته في أعقاب انتهاء الحرب الباردة[٢] .

وبدأت تركيا تتبع سياسة جديدة تجاه الوطن العربي أساسها التوجّه "جنوباً "لبناء علاقات أوسع مع العرب مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢، .وقد أدّى ذلك إلى نشوء مناظرة في الفكر الاستراتيجي العربي حول الدور التركي في الشرق الأوسط والوطن العربي، وما إذا كانت تركيا تعدّ بديلاً استراتيجياً للدول العربية يعتمد عليه في تحقيق اهدافها[١] .

فقد واجهت منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشرة الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، كما واجهت هذه المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، التي انعكست جميعاً على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع ، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة الصعد ، وبخاصة في الدول العربية التي فقدت كثيراً من زخمها الحضاري والإنساني وشهدت تراجعاً في دورها على المستوى الدولي ، في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك على جميع الأمم ، مع الإقرار بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخلية[١] .

---

[١] ـ محمد السماك ، "العراقات العربية التركية حاضرها ومستقبلها ، ،فصل من ، العرب والاتراك في عالم متغير" ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٣،ص ١٠٠ .

[١] ـ محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .

[١] ـ جواد الحمد ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ،مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٩.

وتطلبت كل تلك القضايا التحرك بدبلوماسية خارجية ناعمة تتناغم مع قنوات الاتصال مع الرأي العام التركي من أجل تعزيز صورة نفوذ تركيا الناعم في الذهنية الدولية، هذه الصورة التي أفرزت عن الحاجة إلى تأسيس قاعدة صلبة حول الشراكة النموذجية التي دعا لها الرئيس الامريكي انذاك (باراك اوباما ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٦) ضمان تعاون طويل الأمد عبر استغلال الفرص المتاحة للمصالح الإقليمية والدولية المتقاربة بين تركيا والولايات المتحدة ، وهذا ما يمكن ملاحظته بالتحرك الجدي بين الطرفين تجاه الوضع في سورياومصر لغرض الوصول إلى وضع يربح فيه جميع الاطراف

الخاتمة :

اتجهت الإستراتيجية الإقليمية التركية نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية عملية التسوية السلمية العربية –(الإسرائيلية) في بداية التسعينات من القرن الماضي وذلك في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة والبحث عن الدور الذي تنشده تركيا فقد وضعت الظروف الدولية تركيا أمام مجموعة من الخيارات الإستراتيجية مع ، ،فقد ، فإما أن تختار الاستمرار في خيارها القديم نحو الاندماج مع الغرب ، أو الاتجاه نحو الشرق الأوسط ساعية بذلك لتكون دولة محورية فعالة في القرارات الإستراتيجية الشرق أوسطية،أو الخيار الثالث المتمثل في صياغة عالم تركي قائم على الترابط والشراكة الإستراتيجية مع الجمهوريات الإسلامية. إذ أظهرت تلك المتغيرات فضاءً استراتيجياً لتركيا فوجدت نفسها في قلب دوائر جيو سياسية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبدا لها في الأفق إمكانية القيام بدور محوري إقليمي في هذه المنطقة الممتدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة.

وانعكس ذلك على الداخل التركي فبرز اتجاهين في البيئة الداخلية التركية الاتجاه الأول يرى بضرورة المضي قدما نحو الاندماج التركي في العالم الغربي ، إما الاتجاه الثاني وهو الذي يقوده الإسلاميين يرى إن التوجه نحو الغرب ليس المرحلة النهائية ، بل على تركيا الاستفادة من ذلك التوجه نحو إقامة دور تركي جديد ومتميز في المنطقة الإقليمية ، فتركيا بلد يربط بين الشرق والغرب، تسعى جاهدة لإثبات مكانتها كفاعل

إقليمي مهم في المنطقة ،و لكي نستطيع فهم وتحليل الدور الإقليمي التركي ، لابد من دراسة الإستراتيجيات والسياسات التركية المتبعة على جميع الأصعدة، والنتائج التي حققتها، فقد قامت تركيا بتجاوز العوائق السيكولوجية و التي أثرت سلبا على الانفتاح الدبلوماسي للخارجية التركية، خاصة نحو المنطقة الشرق أوسطية،كما قامت تركيا بإقامة و تطوير مراكز بحثية ومعاهد أكاديمية مهمتها متابعة و تقييم التطورات الإقليمية وتقديم التصورات والسيناريو هات بصدد التعامل معها ومواجهتها،كما بادرت بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلم بالمنطقة، والمبادرة و بفعالية في التعامل مع المشكلات الإقليمية ومنهاعملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى صعيد الواقع، فان المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية منذ بداية الألفية الثالثة، حتمت على الأتراك إعادة النظر في سياستهم و التخفيف من توجه الغربي، فتحديات الاحتلال الأمريكي للعراق وما جلبه من عدم الاستقرار في الشمال العراقي مثل مصدر قلق للأتراك، مثله مثل البرنامج النووي الإيراني ومايدور حوله من لغط سياسي، وكذا التواجد الروسي في منطقة بحر قزوين، كل ذلك في وقت لم تكن فيه العلاقات مع الولايات المتحدة في أحسن أحوالها، وكان هدف الأتراك التاريخي في الانضمام إلى الإتحاد الأوربي والذي يواجه مشاكل عديدة،بالإضافة إلى مشاكلهم مع اليونانيين في بحر إيجة لم تحل ليومنا هذا، لكن اقترنت كل هذه التحديات بوجود رغبة قوية لدى رجال وقيادات حزب العدالة و التنمية في مد جسور التقارب مع الشعوب الإسلامية و لاسيما دول منطقة الشرق الأوسط، هذا ماحتم على أنقرة إتباع سياسة خارجية قوامها التوازن واعتماد أفكار منها سياسة العمق الإستراتيجي.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الإستراتيجية التركية حيال سوريا بعد التجربة التي خاضها ولايزال الاسلاميون والتي آلت الى حزب العدالة والتنمية الذي خرج من رحم الحركة الاسلامية التي اصبح رمزها الكبير نجم الدين اربكان،فضلا عن معرفة الاهتمام التركي في سوريا خصوصا من منطلق الاستجابة للضرورة الجيوسياسية التي فرضت على تركيا أهمية لعب دور إقليمي فاعل حفاظا على أمنها القومي،أو لإقامة علاقات اقتصادية مثمرة ، أو لمكاسب تتعلق بالعمق الاستراتيجي ومن الواضح ان الصراع اليوم في سوريا ليس صراعاً محصوراً بالحدود الجغرافية بل هو محاولة احداث اختلال في التوازنات الاقليمية والاجتماعية من جانب والقوى والدول المطالبة باسقاط النظام في سوريا

لقد سعت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية من اتباع سياسة تعدد البعد وتصفير المشكلات لتكون محوراً قائماً بذاتها فنسجت علاقاتها مع سوريا .لكن اذا نظرنا اليوم الى مشهد الجوار التركي لوجدنا انه عاد الى دائرة التسعينات .وتحولت سياسة صفر مشكلات الى سياسة" صرف "مشكلات.

Abstract

This research devoted to discuss the Turkish strategy towards the Syria, after the experience of the Islamists movement, so the current situation of the Justice and Development Party, which emerged as the Islamic movement, which has become the symbol of Najim al- dain Erbakan.As well as the knowledge of Turkish concern in the region of the Syria, in response to the geopolitical necessity enjoyed by Turkey, which imposes on them the significance to play the role of an effective in order to preserve the national security, or the establishment of economic relations and productive, or gains related to strategic depth

It is clear that the conflict today in Syria, is not confined to the geographical limits of Syria. But attempt to imbalance the regional balances of the forces and the claim of toppling the regime in Syria

The Turkish policy during the past few years describes as multilingual dimension of the problems as the focus based itself, it had netted the best relations with Syria. Therefore if we look today to the scene of the Turkish neighboring shows that it's returned to the circle of the 1990s.And turned into a policy of zero sum problems to the policy of "exchange rate" problems.